نحو

رؤية إستراتيجية لمواجهة

المد والتبشير الشيعي – الإيراني

إعداد

الهيئة العالمية للسنة النبوية



تمهيد

تهتم هذه الورقة بدراسة وفهم الوضع الاستراتيجي للصراع الجاري ضد الأمة، ويشكل الدور المحوري لظاهرة التبشير الشيعي داخل استراتيجيات هذا الصراع، فتحدد رؤية وفهم لطبيعة ومخاطر وخريطة هذا الدور، وعوامل الضعف والقوة، وما حقق من نتائج خلال الرحلة الماضية، وتهتم كذلك بدراسة وفهم الوضع الاستراتيجي – المقابل– للأمة في الحالة الراهنة، وتقييمًا وتحديدًا لاستراتيجية المواجهة، وتصل إلى توافر العوامل والأسس الموضوعية، لتحويل استراتيجية المواجهة من الرؤية والحالة الدفاعية إلى استراتيجية هجومية، بالنظر إلى ما أنجز خلال الفترة الماضية من وعي وتحركات ومعارك وصراعات في مختلف مناطق ومجالات الصراع، فضلاً عن توافر عوامل وأسباب موضوعية في واقع الأمة، يمكن الارتكان عليها في إحداث هذا التحول الاستراتيجي.

وتحدد الورقة الاتجاهات الاستراتيجية للمواجهة، والمحاور الحركية الدعوية والإعلامية والسياسية والقانونية لتفعيل تلك الاتجاهات (الموجهات) الاستراتيجية.

وتطرح ضرورة تفعيل دور الهيئة العالمية للسنة النبوية ككيان قيادي تنظيمي، يقوم على تحديد الرؤية ورسم الاستراتيجيات ومتابعة فعاليات المواجهة دعويًا و إعلامياً وسياسياً وقانونياً وعلى صعيد توفير المادة المعلوماتية والأطر القانونية والإنتاج الإعلامي المستهدف

أولاً : الوضع الاستراتيجي الإيراني– الشيعي :

يشكل الدور والنشاط التبشيري الشيعي خطرًا وجوديًا شديدًا على الأمة، إذ يستهدف تغيير العقائد وتحريف القرآن والسنة (...إلخ)، ويتم اعتماده لآليات غزو "فكري" يجرى تقديمها لجمهور العامة من المسلمين باعتبارها "رؤية للإسلام" وهو ما يجعل سهامها موجهة إلى الأصول والأسس، فالغزو الفكري العلماني يمكن مقاومته دون جدل من داخل النهج الإسلامي، بينما المواجهة مع التشيع تتطلب شرحًا موسعاً للأصول والتاريخ كما أن الدور والنشاط التبشيري الشيعي ينجم عنه شقاً لوحدة الأمة تعويقاً لعوامل قوتها ولمحاولات العودة بها إلى بناء "دولة الأمة الإسلامية" هو صناعة مخططة لصراع داخل جسد الأمة ومنهجها وعقلها.

وتأتي خطورة هذا النشاط من أنه لم يعد مجرد فعل لحركات رافضة ضعيفة التأثير أو موزعة الجهود، بل حصار يجرى وفق خطط استراتيجية تنفذ انطلاقاً من قاعدة أساس هي إيران" التي حولت النشاط التبشري الشيعي إلى هالة عالمية التأثير وفق آليات متعددة أو شاملة لمختلف المجالات وبكل الأساليب والطرق التي تسعى إلى تحقيق تلك الأهداف، إذ لم يعد هناك أداة إعلامية أو إخبارية و"دعوية" أو اجتماعية أو ديبلوماسية أو سياسية أو عسكرية، إلا استخدمت في إنفاذ هذا المخطط الذي يراد من خلال "إدارة استراتيجية متكاملة الأدوات والكوادر، باستخدام القوة الصلبة ومختلف فعاليات القوة الناعمة.

لقد شهدت الخطة الاستراتيجية للنشاط التبشري الشيعي إندفاعة كبرى مع تزايد القوة والقدرة الاستراتيجية للدولة المركزية في هذه الاستراتيجية- إيران- ومن قبل حين تحولت تلك الاستراتيجية قد تحولت من تحركات تمارسها جماعات ضالة معزولة داخل دول أخرى إلى استراتيجية الدولة الإيرانية، وهنا كان الأخطر أن حدث تحالف وتقاطع مصالح واتفاق وتوافق على نفس الأهداف —ضد أمتنا- بين الاستراتيجية الإيرانية الشيعية والاستراتيجية الغربية (الأمريكية والصهيونية والأوروبية) إذ كل منها تتفق مع الأخرى في اتجاه الحرب على الإسلام (العقيدة)، وتحقيق هدف إضعاف الدول الإسلامية، وتفكيك المجتمعات من داخلها، تمهيداً لإنهاء وجود ووحدة وكيانية تلك الدول ، بما يحقق تقسيمها بين تلك القوى صاحبة تلك الاستراتيجيات .

وبمعنى أدق، لقد تمكنت الاستراتيجية (الاستراتيجيات) الغربية من تعميق توظيفها السابق، للاستراتيجية الإيرانية خلال حكم الشاه، وطورت توظيفها ما بعد ثورة الخوميني، وما شهدته من اندفاع عدواني ضد دول الأمة من بعد- لتتحول من استراتيجية إقليمية تهدد دول الخليج بشكل محدد إلى استراتيجية عالمية تهدد الإسلام والمسلمين، والدول والأقليات الإسلامية في مختلف أنحاء العالم.

1- الدور الوظيفي لإيران في الاستراتيجية الأمريكية (الغربية)

لقد كان قيام الدولة الصفوية في إيران قبل نحو خمسمائة عام إعلانا بتقسيم الأمة، وقد جرى توظيف دور تلك الدولة في إضعاف الدولة الإسلامية (دولة الخلافة) في مرحلتها العثمانية.

وقد حكم هذا المبدأ الاستراتيجي كل ممارسات الغرب في الصراع ضد الأمة ودولتها عبر التاريخ من بعد، إذ كان المبدأ المعتمد غربيا خلال مرحلة ما بعد سقوط الخلافة أو إسقاطها عبر الحرب العدوانية الأولى (المعروفة بالحرب العالميةالأولى ، والأولى الحرب الأروبية -الأوروبية) التي لم تكن في جوهرها إلا حرباً على الدولة الإسلامية، ولذا لم يكن أمراً طارئًا أن انتهت إلى نتائج إسقاط الخلافة، واقتسام – وتقسيم – الدول الإسلامية (العربية) بين المنتصرين في تلك الحرب.

وهو ذات المبدأ الاستراتيجي الذي لم يتغير ما بعد الثورة االخومينية، بل شهد تفضيلاً استراتيجيا أعلى :

فخلال مرحلة الشاه، تلخص الدور الاستراتيجي الوظيفي لإيران في داخل الاستراتيجية الغربية (لا نتحدث هنا عن مصالح الغرب في إيران بل عن توظيف الكيان الإيراني كله في محيطه الجغرافي) إذ نظر لها كعازل وفاصل حضاري بين الاتحاد السوفيتي السابق (وما في داخله من دول إسلامية جرى احتلالها وضمها داخل تلك الامبراطورية التي تشكلت وشهدت اندفاعا بعد الحرب الثانية) ودول الشرق العربية الإسلامية وبخاصة دول منطقة الخليج العربي والعراق وسوريا ولبنان ، كما جرى الحفاظ والرعاية لدور إيراني مهدد ومخوف لتلك الدول، التي لم يكن أمامها إلا التحالف مع الخصوم الغربيين – في تلك المرحلة – لمواجهة هذا التهديد، وكان الشرط اللازم (غربيا) لإنقاذ هذا الدور الوظيفي، هو أن يكون النظام الإيراني (الشاه) تحت السيطرة الكاملة للغرب (الولايات المتحدة)، حتى لا يستثمر ذاك الدور الوظيفي في تحقيق مصالح تتوازى مع ما يمتلكه من قوة تهديد لدول الخليج ، إذ كان الشرط اللازم لهذا الدور عدم تمكين إيران استراتيجيا من تحقيق مصالح تنافسية مع الغرب في تلك الدول، إلا في حدود ما يوافق عليه الغرب (احتلال الجزر الإماراتية مثلا) وهو ما جعل الكثيرين يصفون إيران، بشرطي الخليج.

وحين جرت الثورة الخومينية، كانت الدول العربية تائهة بلا رؤية استراتيجية، تجعلها تفهم وتدرك ما هو قادم ، وبينما كل منها يقلب في الحدث بحثا عن مصالح نظامه ، فبعضها يبحث عن تحالف مع "الخطر القادم"، كما هو حال سوريا وليبيا، وبعضها يبحث عن تحالف مع الخطر القائم – ألا وهو الغرب–، كما هو حال مصر ودول الخليج، كان الإيرانيون الجدد–

الصفويون الجدد- يفرقون استراتيجيتهم ودورهم الوظيفي داخل الاستراتيجية الغربية وكيف يتفاعلون معه، وكان الغرب محكوماً بالمبدأ الاستراتيجي الحاسم الذي ظل ثابتًا منذ تشكل الدولة الصفوية، وتعمق عبر دولة وحكم الشاه وصار أكثر انضباطا وتحديداً وفق تغيرات ما بعد الحرب العدوانية الثانية، بما في ذلك تطويع إرادة قادة إيران ليظلوا في داخل دورهم الوظيفي دون خروج عنه.

لقد عمقت الثورة الخومينية الدور الوظيفي لإيران داخل الاستراتيجيات الغربية في جانب الفصل الحضاري والسكاني، حين ارتدى هذا الفاصل عمامة وهوية وصار شعبيا على نحو أعمق في داخل إيران، كما تعمق الدور التهديدي لإيران تجاه دول الخليج بفعل مقولة وممارسات (واستراتيجية) تصدير الثورة للعراق ودول الخليج التي تحولت من بعد الى استراتيجية تحقيق الولاية على الشيعة وكسب ولائهم للولي الفقيه وتشكيل نطاقات قتالية منهم في منطقة الهلال الشيعي خاصة —لحماية المركز- عبر تفتيت دول المحيط الجغرافي من لبنان إلى اليمن ، لقد ارتدى الحكم في إيران طابع "التشيع" فجاء موجهاً نحو المسلمين "السنة" بكل دوره وآلياته،متحولا إلى نمط من الاستراتيجية العالمية التي انصبت في صالح استراتيجية التصدير للثورة، بما أحدث نقلة هائلة في طبيعة المخاطر والمهددات التي انتقلت من طبيعتها السياسية والمصلحية ضد الدول في إطار من الضغط الخارجي- خلال حكم الشاه- إلى اختراق المجتمعات وخلخلتها في الداخل، وإلى العالمية حيث يتواجد المسلمون في كل مكان ، إلا أن كل ذلك جاء حاملاً "لخلل" في الشرط الأساسي من شروط الدور الوظيفي لإيران في الاستراتيجية الغربية، إذ صار لإيران "طموح استراتيجي إقليمي-ودولي، وهو ما جعل الغرب يمارس دوراً استراتيجياً ضاغطًا لإعادة إيران إلى دورها المخوف للإقليم والعازل بين روسيا (والصين من بعد) والشرق، ولذا تجرى حالة الصراع الراهنة، التي لم تتطور بين الغرب وإيران طوال المرحلة الماضية، رغم كل الضجيج العسكري والسياسي والديبلوماسي حول البرنامج النووي الإيراني، الذي ينظر إليه الغرب بأنه أداة خروج إيران عن هذا الشرط، إذ من يمتلك قدرة نووية لابد أن يطلب مصالح موازية في الإقليم- وعلى الصعيد العالمي- في تلك المنطقة بالغة الحساسية للاستراتيجية الغربية اقتصادياً وعسكريا.

في الوضع الراهن، بلغ الدور الوظيفي لإيران أعلى نقاطه في تحقيق الاستراتيجيات الغربية- ما بعد زوال وانتهاء الحرب الباردة- إذ صارت إيران واستراتيجية التبشير والتشيع أداة لمواجهة الصحوة الإسلامية واندفاعتها نحو بناء قطب إسلامي عالمي، وأداة لتفكيك المجتمعات من الداخل (على أسس مذهبية) ودفع دول العالم الإسلامي نحو التفكك، وكلها أهداف استراتيجية غربية في المرحلة الراهنة،

سواء ما كن منها مرتبطًا بنظرية وخطوط نشاط ظاهرة العولمة الغربية، التي تقوم على تذويب العقائد والبنى الحضارية في الدول غير الغربية، وتسييد العقائد والنظريات والمفاهيم والعادات والتقاليد الغربية في مختلف دول العالم، أو ما كان مرتبطاً بخطة تفكيك المجتمعات وتقسيم جغرافيات الدول وتفكيك وبعثرة كياناتها من خلال نظرية الفوضى الخلاقة، عبر تطوير حالة التفكك في المجتمعات أو عبر تغيير القواعد والأسس التي قام عليها النظام الدولي من خلال "مبادئ جديدة" تتمحور حول إنقاص سيادة الدول، وإعمال خطط التدخل في شئونها الداخلية (في كل المجالات سواء النظم السياسية أو حقوق السيادة أو النظم الاقتصادية أو قوانين المرأة... إلخ).

بما في ذلك حق التدخل العسكري المسلح لإطاحة وتغيير النظم الداخلية حال رفضها الانصياع للمطالبات والمصالح الغربية من جهة ، وبين الإيرانيين الشيعة من جهة أخرى ، وهو ماصار يهدد في حال الوصول إلى تسوية بينهما بعقد اتفاقية (سايسكس بيكو جديدة) تُقسم فيها الدول الإسلامية بعد تفكيك القائم منها الأن إلى مناطق محتلة وأخرى مراكز نفوذ من كلا الطرفين الإيراني والغربي .

الاستراتيجية الإيرانية "وخصائصها":

أ- تتسم الاستراتيجية الإيرانية بالعالمية، إذ تستهدف إيران تشكيل قوة عالمية لا قوة إقليمية فقط (وهومايجري وفق محركات عقائدية تتعلق بعصر الظهور وممهدات ظهور مهديهم الموهوم ولذلك نصوا على تلك المحركات والواجبات لذلك في الدستور الإيراني)، وهو ما يجعل النشاط التبشري الشيعي منتشراً في كل مكان يمكنه الوصول إليه، لحشد الطاقات عالميًا، ولتعميق قوة "المركز" في إيران وذلك يعني أن الحرب على الإسلام تجري على الصعيد العالمي، وتمثل الدول الإسلامية والأقليات في الدول الأخرى، وأن الدور الوظيفي لإيران على صعيد التخريب العقائدي والمنهجي أصبح دوراً عالمياً، وبالتالي أصبحت مرحلة الالتقاء بين الاستراتيجياتة والشيعية صار عالميا لاإقليميا فقط بما يتطلب خطط وأشكال تنظيمية إسلامية" مقابلة أو لأصحاب الاستراتيجية الأخرى (المواجهة-المناورة-الهجومية) على صعيد عالمي أيضاً .

ب- كما تتسم الاستراتيجية الإيرانية بوحدة وثبات مركز إدارة عمليات إنفاذ الاستراتيجية ،

مع تعدد مراكز التنفيذ وتوسع رقعة انتشارها، وهو ما يحقق لتلك الاستراتيجية تشتيت قوة الخصوم- خاصة إذا لم يمتلكوا استراتيجية تضع في حسابها تلك الخاصية ويمنحها تنوعاً يتناغم بين المحلية والعالمية- لمصلحة الأخيرة ودولة المركز- وذلك يتطلب تشكيل مركز رئيس لإدارة الاستراتيجية الأخرى، وفروع له في كل المناطق الأخرى، مع تنوع مستويات الاهتمام بكل فرع، بتحديد مراكز أو فرعية أساسية وأخرى أقل دوراً حسب ظروف الواقع.

ت- وتتسم الاستراتيجية الإيرانية، باعتماد أساليب القوة الصلبة الحرب والتسليح والتدريب وتشكيل الميليشيات إلخ، وأساليب القوة الناعمة بالمعنى الواسع (التعاقدية- السياسية- الاقتصادية- الاجتماعية- الدبلوماسية)، وكلاهما يتحكيم فيهما قرار مركزي (استراتيجي) واحد في إيران. لقد اعتمدت إيران أسلوب القتال والحرب، خلال ما سمي بحرب الخليج الأولى مع العراق، غير أنها لم تدخل حرباً مباشرة بقواتها من بعد، بل اعتمدت أسلوب الحرب والقتال عبر جماعات قتالية أسستها ودربتها وسلحتها خارج إطار جغرافية إيران (دولة المركز) ، ولعل أهم نماذج هذا التطبيق الاستراتيجي ما جرى من تأسيس حزب الله في لبنان وتدريب كوادره العسكرية وتسليحه وتشكيل منظوماته الاستخبارية والأمنية، بما حقق لها ضغطا استراتيجيا على مكونات السكان الأخرى في لبنان (خاصة السنة بطبيعة الحال)، وعلى الكيان الصهيوني ضمن استراتيجية صراعات المصالح (للضغط على الغرب) .. وفي العراق اعتمدت الاستراتيجية الإيرانية أسلوب القوة الصلبة ، حيث شكلت الميليشيات العسكرية (وأهمها ميلشيات قوات جيش المهدي)، التي قامت بأخطر عمليات التطهير العرقي ضد السنة، كما سمح وجودها بامتلاك أوراق ضغط على سلطة الاحتلال الأمريكية، و في اليمن أيضااعتمدت إيران ذات الأسلوب ، حين دربت وسلحت ومولت الحوثيين وأوصلتهم إلى درجة الاستقواء على قدرة الجيش اليمني (وهو الذي هزم جيش الجنوب خلال صراعات الوحدة) ، كما وصل الأمر بها إلى درجة تهديد الحدود السعودية والاشتباك مع الحرس الوطني السعودي ، وإيران اليوم تلعب الدور الأهم في الصراع العسكري الذي يقوده نظام الأسد ضد الثورة الشعبية السورية.

ث– في الوقت التي اعتمدت الاستراتيجية الإيرانية الشيعية استخدام القوة الصلبة اعتمدت كذلك اعتمدت مختلف أساليب القوة الناعمة في مختلف دول العالم، **ويمكن تعداد أهم تلك الأساليب في التالي:**

المؤسسات: إنشاء وإقامة الحسينيات والمراكز الثقافية ورياض الأطفال والمدارس والمستوصفات والمستشفيات والملاعب الرياضية، والجامعات والجمعيات المحلية والمنظمات الحقوقية، والجمعيات العامة للنساء ، بالإضافة إلى دور النشر والفضائيات والصحف والمواقع الإلكترونية ومرفق تقارير حول تلك المؤسسات في مختلف الدول).

النشاطات: وتشمل إقامة معارض الكتب، والمخيمات الثقافية والتعليمية والندوات، والزيارات لإيران، وتنظيم دورات دراسة اللغة الفارسية، و تقديم المنح الدراسية في الجامعات الإيرانية ، وتقديم الدعم المالي للمشروعات الصغيرة (خاصة قطاعي الشباب والمرأة). تسعى كل تلك المؤسسات والفعاليات على تقديم الثورة الخومينية على أنها ثورة إسلامية معادية للصهيونية والغرب، لصناعة هالة وبريق إعلامي وسياسي مساند للدور والأذرع الإيرانية في الدول العربية والإسلامية لاختراق قطاعات اجتماعية بعينها لنشر التشيع وبناء الكوادر الشيعية محلياً في كل مكان، والتحول نحو بناء قوة فاعلة في داخل تلك الدول .عية أسلوب الاستمالة بالمال لتغيير المواقف ، كما تستخدم أسلوب تقوية الجماعات المضادة لخصومها الاستراتيجيين من الحركات الإسلامية ، في الوقت الذي تلعب فيه بأوراق الأقليات وتدعمها لتحقيق وجود فاعل لها ضمن تركيبة المجتمعات السنية ، وبالتالي تخترق الحزاب وتغير ولاءات الإعلاميين والساسة والحركات السياسية ، ومن اجل ذلك تعقد التحالفات مع الليبراليين والقوميين واليساريين بل والنصارى ، بالإجمال تعمل تلك الاستراتيجية على خلخلة الولاءات الوطنية ، والتركيبة السكانية ، وتفكيك الكيانات المجتمعية بأسلوب الشحن الطائفي إلى أبعد مدى .

ج– تتسم الاستراتيجية الإيرانية بالجمع بين الطابع الفكري (التشيعي) والطابع شديد البراجماتية الذي يراعى كافة تفاصيل الواقع الذي تتحرك فيه استراتيجياً مع عدم الالتزام بثوابت مبدئية، وهو ما يجعل تلاقيها مع الاستراتيجيات الغربية قائم على أسس "فكرية" لا حركية فقط، وذاك يتطلب من الاستراتيجية المقابلة (السنية) أن تضع في اعتبارها تلك الطبيعة الخاصة المتحكمة في السلوك الاستراتيجي والتكتيكي لصانع تلك الاستراتيجية، وأن توسع "توقعاتها" لآفاق حركتها التي تستعين فيها بكل الشياطين في ذات الوقت.

ويبدو المهم في كل ذلك هو أن الاستراتيجية الإيرانية الشيعية هي نمط من "استراتيجية السوبر" التي تجمع بين عشرات الملفات مع توظيف كل منها لمصلحة المركز- إيران- وهو ما يظهر في ممارسة صراعات استراتيجية في نفس الوقت (الملف النووي- حزب الله وإسرائيل- العراق- البحرين- أفغانستان إلى البحرين في الإقليم العربي، ونشر التشيع في أقاليم أخرى وفق استراتيجيات أخرى هو ما يجعلها تجمع بين الحرب المباشرة (حزب الله والكيان الصهيوني) من جهة ، والاستفادة الاستراتيجية من الحروب الأمريكية في العراق وأفغانستان، من جهة أخرى التحول في نمط العمل السياسي(والفكري) إلى العمل الميليشياوي إلى السيطرة على الدول واحتلالها.

ما تحقق لتلك الاستراتيجية في المنطقة العربية:

أ- **المتابع لتلك الاستراتيجية (الاستراتيجيات) ، نجدها قد حققت سيطرة على السلطة في العراق بعد التقاسم مع الاحتلال الأمريكي مكافئة مساندته في عملية الاحتلال**، مع ترسيخ وجودها عبر الميليشيات والرموز والأحزاب وكافة مظاهر السيطرة على الوضع العام، بما فيها تعميق سيطرتها على الاقتصاد العراقي، وتحقيق "تغير" هوية العراق رسميا أو للسلطة الحاكمة في العراق، مما مكنها من الاستفادة من ثروات العراق ومحصادره الاقتصادية لصالح الاقتصاد الإيراني في ظل الحصار الدولي المفروض على إيران ، وفي لبنان انجزت تلك الاستراتيجية تاسيساً وتقوية لحزب الله (عسكريا) وتشكيل تحالفات مساندة له من قوى سياسية محسوبة على طوائف أخرى (أبرزها ميشيل عون)، وصياغة منظومة داخلية تمارس حالة إضعاف وخلخلة متواصلة للقوى المضادة لتلك الاستراتيجية وقواتها الأساسية، وفي اليمن، حققت تلك الاستراتيجية تأسيساً وتقوية للحركة الحوثية (عسكريا) إلى درجة خوض ستة حروب مع الجيش اليمني بالإضافة إلى الاشتباك مع الجيش السعودي، واختراق جنوب اليمن والسير به نحو الانفصال، لتعظيم قوة الحوثيين في الشمال من جهة، والسيطرة على الموقع الاستراتيجي للجنوب (إض فصل الجنوب يعني ضعفه)، ولإكمال التفات الهلال الشيعي (لبنان- سوريا- العراق- البحرين- اليمن) أو مايسمى بفك الأفعى حول دول الخليج لتطويقها، وهو الذي يشكل "إطاراً خارجياً لحماية المركز- إيران- من جهة والغزو واحتلال المحيط وإلحاقه بهذا المركز من جهة أخرى بهدف تحويل إيران إلى دولة "عظمى" لا إقليمية فقط، بنقل دورها من حالة النفوذ الإقليمي إلى العالمي عبر إضافة عوامل قوة الدول الأخرى للمركز.. وفي البحرين تطورت الاستراتيجية الإيرانية من تحقيق الانفصال بين شيعة البحرين والدولة

إلى تحويل قوة السكان الشيعة إلى قوة صراع ضد الدولة، ومحاولة لحشر تلك الحالة الصراعية – الطائفية المذهبية– ضمن إطار ما يعرف بثورات الربيع العربي لإعطاء هذا النشاط بريقا وتعاطفا إقليميا ودوليا، وفي ذلك لم تطرح إيران شعارات "إلحاق البحرين بإيران" فقط بكل صارت تطرح تلك الحركة باعتبارها حركة تحرير للبحرين ضد احتلال أجنبي (قاصدة قوات درع الجزيرة– والوجود الغربي).

وفي سوريا، تمكنت الاستراتيجية الإيرانية (للتشيع) من السيطرة على القرار السياسي الاستراتيجي في هذا البلد وعلى المقدرات السورية، منتقلة بذلك من شعارات التحالف الاستراتيجي إلى حالة السيطرة وبمد حالتي التحالف بعد دورة من تغلغل وتوسع للنشاط التبشيري الشيعي في سوريا، وإضعاف العلاقات بين النظام السوري والعرب حتى أصبح رهينة للدور والقرار والمصالح الإيرانية، كما جرى توظيف "سوريا النظام" لمصلحة النشاط في لبنان، إذ كان الدور الإسرائيلي مكرساً لتعديل التوازن – عبر قوات السيطرة السورية– في داخل لبنان لمصلحة حزب الله وحركة أمل، وعبر سوريا، جرى النفاذ لتحقيق الاستراتيجية الإيرانية بشأن الفصائل الفلسطينية وجعل القضية الفلسطينية أحد أدوات تحقيق الاستراتيجية الكلية في الإقليم ، واستخدامها في الخداع الاستراتيجي من خلال الترويج الإعلامي والسياسي والمذهبي للدور الإيراني المعادي للصهاينة.

ب–النشاط التمهيدي الهجومي في الدول الأخرى: في متابعة الإستراتيجية الإيرانية الشيعية، نجدها اعتمدت أساليب أخرى في الدول التي استهدفتها تلك الاستراتيجية، لبدء وتطوير نشاط تشيعي، نظراً لقلة وجود الشيعة أو لضعف هذا التواجد، ضمن إطار مراعاة الظروف المختلفة في كل بلد، لكن وفق استراتيجية مختلفة ، وبمعنى آخر فقد اعتمدت إيران أساليب القوة الناعمة في دول مثل مصر والسودان وتونس والجزائر والمغرب وفي دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، كما لعبت مراكزها التي اسستها في بلدان عربي أخرى (لبنان وسوريا والعراق) دورا كبيرا في انفاذ تلك الاستراتيجية ، فضلا عن أنها اعتمدت دورا مباشرا عبر سفاراتها وقنصلياتها،إذ جرى استخدام الاتصالات الرسمية على أعلى مستوى سياسي واقتصادي مع المسئولين في هذه الدول المستهدفة (خاصة ليبيا) وكان اللافت للنظر أن ساهمت الكثير من المؤسسات والتكوينات الشيعية في دول الخليج بدور بارز في دعم تنفيذ هذه الاستراتيجية في تلك البلدان وغيرها.

وقد حققت استراتيجيتها تقدماً وتطوراً في السودان، عبر اختراقها لبعض الطرق الصوفية والنخب السياسية والإعلامية ومشروعاتها الاقتصادية (العسكرية والمدنية) والمراكز الثقافية ومعارض

الكتب ونشاط المركز الثقافي والدور الخدمي الاجتماعي في مجال المستشفيات والمشروعات الصغيرة... ألخ، وهو ما جاء تركيزًا واستثمارًا لتراجع دور الدول الأخرى، وللأزمات المتعددة التي يعيشها الحكم والنخب والمجتمع تحت ضغط الحصار الغربي، والمعارك والصراعات الداخلية، وقلة موارد الدولة السودانية من العملة الصعبة وتآمر دول المحيط... إلخ ، وتأمر دول المحيط خاصة ليبيا القذافي التي لعبت دورا خطيرا في تنفيذ الاستراتيجيات الشيعية في إفريقيا

ج-**ترويج التشيع على أنه الإسلام:** تمثلت أخطر نتائج مرحلة القومية العربية، وتشكيل الجامعة العربية، والدولة الوطنية، في انسحاب الدور العربي من ساحة الدعوة والتواصل على أساس الإسلام مع الدول الإسلامية في أفريقيا وآسيا- خارج إطار الدول العربية الإسلامية- ومع الأقليات والجاليات الإسلامية المنتشرة في كل دول العالم، الأمر الذي ترك تلك الدول والأقليات نهباً لحالة تغريب شديدة دون إمداد بدعم عقيدي ودعوي.

مثلت تلك الحالة وضعاً نموذجياً للنشاط التبشري الشيعي حين بدأ وفق خطط محددة إذ جرى تقديم "التشيع" على أنه الإسلام في مرحلة كانت تلك الشعوب والدول والمجموعات السكانية في مرحلة فوضى وبحث عن أصولها المنهجية. وضمن حالة عالمية التبشير الشيعي، وفي ضوء ما تحقق من بناء مراكز في مناطق متعددة، توسع النشاط التبشيري في أفريقيا وآسيا وفي أمريكا اللاتينية... ألخ ، وهو ما يمثل خطرا كبيرا إذ يقدم التشيع على أنه الإسلام في ضوء ضعف الدور الإسلامي هناك.

في آسيا، حقق النشاط الشيعي دوراً متقدماً في كثير من البلدان، نختار منها أندونيسيا: إذ تركز النشاط على جاكرتا وباندونج وسومطرة وسولاويزي وسامرانغ وغيرهم ، وصارت هناك مراكز ومؤسسات دعوية عديدة من أبرزها : المعهد الإسلامي- معهد الهادي- مؤسسة الجواد- مؤسسة المهدي- مؤسسة الباقر- مدينة العلم- المنتظر- مؤسسة المهدي-مؤسسة الكاظم ومؤسسة يافي، و.... ولكل منها مدارس دينية يدرس فيها النساء والرجال على أن يكملوا دراساتهم في طهران، كما أسست هذه الاستراتيجية عدة جامعات أبرزها: جامعة فاطمة الزهراء ، ومركز مدينة العلم و.. ومعها تأسست عدة مطابع منها : مطبعة الميزان- مطبعة بلتيا- مطبعة الهداية- مطبعة السجاد- مطبعة أبي ذر- مطبعة يابي- و...،

كما تقوم تلك المراكز بإصدار مجلات عديدة من أهمها: مجلة القدس- مجلة المودة- مجلة الهدى- مجلة المحكمة- مجلة المصطفى- منشورات الجواد- منشورات الغدير- منشورات التنوير- منشورات ابن السبيل.

وفي أفريقيا يشمل النشاط التبشيري الشيعي-الإيراني 15 دولة في غرب أفريقيا و4 دول في الوسط و9 دول في الشرق و5 دول في الشمال وفي هذا النشاط يظهر دور الشيعة العراقيين واللبنانيين بدعم من جهات خليجية إضافة إلى الدور الإيراني، ونقدم هنا نموذجا لهذا النشاط في جزر القمر مثلا حيث نجحت خطة إيران في وقت سابق في ترشيح ونجاح المتشيع عبد الله سامبي في تولي رئاسة الدولة ومن بعده في القضاء على المحاول الانقلابية في جزيرة انجوان بقيادة العقيد محمد بكار والتي استردها سامبي بعد القضاء على الانقلاب بدعم ومساعدة مالية وعسكرية إيرانية وتمويل سخي من ليبيا التي ظهر دورها في استراتيجية إيران في القارة الإفريقية وهكذا ظهر سامبي كبطل قومي وموحد للتراب القمري حسبما سوقته الدعاية الإعلامية المدعومة إيرانيا ، ومن هنا وصل النشاط حد التأثير على قرار هيئات الدولة التي وقعت بين موروني وطهران اتفاقيات وبرتوكولات تعاون في عدد من المجالات لتقوية العلاقات، كما ألغيت التأشيرة بين البلدين لرجال الأعمال.

ومن ثمرات تلك الاتفاقيات الثقافية أقامت إيران مراكز متعددة أهمها مركز التبيان الذي يمنح دراسات مجانية للطلاب في جامعات طهران، وكلية للحقوق حسب المذهب الشيعي ، وهناك مركز طبي تابع للهلال الأحمر الإيراني، واستغلال حال الفقر في تقديم الخدمات والمساعدات الاجتماعية من خلال لجنة إمداد الخميني، التي تقدم دورات في الحرف والكمبيوتر، ورعاية الأسر الفقيرة، وبناء منازل لليتامى، وهناك مركز الثقلين، ومركز الخميني الثقافي،... إلخ.

أوروبا و أمريكا الشمالية و اللاتينية: هو يشمل النشاط التبشيري الشيعي- الإيراني في العديد من أوروبا ونجاحها في تكوين لوبي إيراني قوي في أمريكا ، أو ما تمارسه الجالية الشيعية العراقية واللبنانية في دول أمريكا الجنوبية، ويمارس حزب الله هناك دوراً غامضاً خاصة عبر الجاليات اللبنانية ، ونقدم هنا نموذجا من البرازيل، حيث النشاط الشيعي في ولايتي بارنا وساوباولو بصفة خاصة، وقد أسس النشاط الشيعي مسجد تديرة الجمعية الخيرية الإسلامية والمركز الإسلامي، ولكليهما موقع على الإنترنت، وقد جرت جهود شيعية للسيطرة على بعض مراكز السنة في شمال شرق البرازيل، وفي ولاية بارنا، يسيطر الشيعة على الجمعية الخيرية الإسلامية وعلى المسجدين هناك، وللجميعة موقع على الإنترنت، ومجلة باللغة البرتغالية تباع في الأسواق، وقد كان المسجدان تحت سيطرة السنة من قبل.

أخيرا عوامل القوة والضعف في الاستراتيجيات الإيرانية الشيعية :

لكل استراتيجية عوامل قوة وأخرى عوامل ضعف ، وبمعنى أدق فإن الاستراتيجيات تدرس

وترسم وتنفذ لتعيق عوامل القوة عند الخصم وتقليل تأثير عومل الضعف لدى الطرف المقابل . **ومن أبرز عوامل القوة في الا ستراتيجية الشيعية :**

- وجود دولة محور مركزية وهي إيران الخمينية ، ونتذكر أن هذا كان شرطا لازما لتحقيق الاستراتيجيات الكبرى كما هو حال روسيا في الاستراتيجي الشيعي وواشنطن في الاستراتيجية الرأسمالية ...ألخ ، مع افتقاد وجود تلك الدولة المركزية في العالم السني.
- توفر ثروة ممثل في النفط الإيراني يضاف إليه الخمس –خمس الدخل– الذي يجبى من أتباع المذهب لصالح المرجعيات الدينية والذي يوظف جزء منه لصالح تلك الاستراتيجية .
- يمثل وجود الحالة المذهبية الشيعية وانتشارها عامل أساس في توفير طاقة مستمرة للحركة الشيعية.
- البروز الإعلامي القوي من خلال عدد كبير من الفضائيات المتنوعة ومواقع على الانترنت ، فضلا عن اقتحام مجال الدراما التاريخية بهدف تزويره من ناحيس ، وتهيئة النفوس لقبول الدعاية الشيعية من ناحي أخرى .
- يعد التوظيف الغربي لإيران الدول والمذهب ودعم دور لها في الإقليم أحد عوامل القوة الإقليمية لاستراتيجيتها في التمدد الشيعي .
- لعل العامل الأهم الذي وفر المناخ لانجاز قدر من أهداف الاستراتيجية الشيعي هو حالة الغفلة وافتقاد الرؤية لطبيعة الخطر الشيعي ، وقد وفرت حالة الضعف والتفرق للبلاد والشعوب المستهدف بيئة مناسبة لتحقيق تلك الأهداف .

وفي المقابل ورغم تلك العوامل ونقاط القوة ، ورغم ما انجزته تلك الاستراتيجية غير أنها تعيش **خللا ونقاط ضعف كبيرة أهمها :**

–حالة التعدد والتنافس والصراع القومي بين القومية الفارسية والقوميات العربية والأذرية والكردية والبلوشية وغيرها من مكونات نسيج دولة المركز ذاتها –إيران_.

– حالة الاضهاد الديني والعرقي التي تعاني منها هذه الأقليات وبخاصة السنية مما يمثل حالة عداء داخل تلك الدولة .

–الانقسام والتنافس بين مكونات الفرقة الشيعية بين المرجعيات العربية والفارسية ، وبين

تيارات إخبارية وأصولية وشيخية وعرفانية و...

– قوة وحضور التيار السلفي في العالم الإسلامي مما أيقظ الوعي بخطورة التشيع وتهديده لوحدة النسيج الاجتماعي والأمن القومي لدوله في آن واحد وذلك على مستوى قطاع كبير من الشعوب والحكومات رغم علمانيتها مما سيعزز حالة المدافعة بل والهجوم أيضا.

–يعد الاعتماد بشكل عام على دور الأقلية في داخل دولة من الدول يحتاج إلى قوة طاغية من دولة المركز ليحقق صموده وهو غير متوفر بالشكل المطلوب ، وبالتالي فإنه إذا ضعفت دولة المركز تحت الإنهاك الاستراتيجي فسوف نرى المشهد الذي حدث في الاتحاد السوفيتي السابق يتكرر .

* * *

ثانيًا : الوضع الاستراتيجي الإسلامي (السني)

غلبت الغفلة وافتقار الرؤية لطبيعة الخطر الشيعي والخطة الاستراتيجية الجاري العمل عليها على الوضعية الإسلامية (السنية) ، وظلت تلك الغفلة سارية لمرحلة طويلة ، كانت الاستراتيجية الشيعية الإيرانية تتحرك خلالها دون مواجهة أو مقاومة.

لقد فرضت حال الغفلة فرضا بحكم الحرب التي دارت على الحركات الإسلامية من قبل النظم في الدول العربية خلال الحقبة التي تلت "الاستقلال" وتشكيل الدول المنفصلة عن بعضها البعض ، وبسبب سطوة وسيطرة لفكرة القومية وفرضها فرضا، وبحكم سيادة نمط ثقافي متغرب في المجتمعات يعمل على حساب الدين والتدين .. والأمر لايحتاج إلى شرح.

لكن حقبة اليقظة والصحوة الإسلامية بمسحتها السلفية شهدت تحولات هامة على صعيد الوعي بتلك الاستراتيجيات، مما يحقق لها وضعاً استراتيجيا مختلفا، ينقل الأمة من وضعية "المواجهة" التي نقلت إليها خلال المرحلة الماضية، إلى وضعية الاستراتيجية الهجومية.

مرحلة المواجهة الأولى:

واقع الحال، إقراراً للحق، فإن الحركة الإسلامية والسلفية منها خاصة قد بذلت جهودًا منذ بدايتها، لمواجهة ظاهرة التمدد الشيعي ومحاولة تسلله إلى المجتمعات السنية، حتى يمكن القول بأن كل تطور في نشاط الحركة الإسلامية، حمل ضمنياً وحركياً تطورًا في درجة المواجهة، كما كان لتلك الحركة دور كبير في "إيقاظ وعي" الشعوب وبالتالي أجهزة الدول والقائمين عليها من السياسيين والقادة تجاه النشاط الشيعي، وهو ما انعكس في درجة من درجات المواجهة، إذ جرى تقديم العديد من قضايا ذلك النشاط للقضاء، وسط حالة استنفار أمنية وإعلامية لم تكن من قبل.

وإذا كانت الصدمة الواضحة لبيان الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي حول نشاط التشيع الجارى في الدول الإسلامية، ومثله من نقطة انطلاق لمرحلة جديدة في المواجه عنوانها(المواجهة العلنية المباشرة- فضلاً عن الوعي بالمخاطر-) فإن الأمة تعيش مرحلة جديدة في تلك المواجهة، تدفع للقول بتوفر عناصر بناء استراتيجية علمية حقيقية، تعتمد الهجوم كأسلوب في مختلف المجالات، وتعرف وتحدد أهدافها بدقة.

مرحلة الهجوم الاستراتيجي:

تعيش الأمة حالة نهوض، وهي في طريقها لتشكيل ملامح رؤية، وخطط لتحقيق تلك النهضة، تلك قضية رؤية عامة وتقدير استراتيجي، لا قضية تحليل إذ الواقع الاستراتيجي للأمة يظهر أن كل أشكال المقاومة لحالات الاحتلال الاجنبية كانت إسلامية، كما تنتشر وتتعدد ملامح المواجهة العقائدية والثقافية والحضارية والسياسية للخصوم والأعداء على أسس إسلامية، وحين يعرض الإسلاميون أنفسهم على الرأي العام وفق آليات الانتخاب الديموقراطي يفوزون بنتائج تمكنهم من إنفاذ برامجهم، بما يشير إلى إرادة النخب والجمهور العام، كما نشطت خلال المرحلة الماضية مشروعات اقتصادية- متعددة- وفق ملامح الاقتصاد الإسلامي، وحققت نجاحات مهمة، حتى أن كثير من الدول الغربية- وغيرها أيضاً- بدأت تعمل الأدوات الاقتصادية الإسلامية في بنوكها على الأقل، ويمكن قراءة حالة النهوض الإسلامي من خوف الخصوم والأعداء الذين صاروا يدعمون كل القوى غير الإسلامية، حتى أن إيران وأمريكا تدعمان حاليا بعض القوى الأخرى في بلدان الربيع العربي- من الليبرالية وقومية ويسارية كما يمكن قراءة تلك الحالة أيضاً من تسخير تلك الدول أجهزة إعلامها وعلمائها المتخصصين في الإعلام والسياسة والحرب النفسية وعلم الاجتماع في هذه المواجهة.

لقد انتهت حقيقة الفكرة القومية إلى فشل كبير، حتى إن الثورات العربية وأطروحاتها ونموذجها بدت في بعض المجالات تابعاً للتغيير في العالم الإسلامي، خاصة في الحالتين التركية والماليزية، وهو ما يوفر رصيدًا قوياً لتأسيس قدرة استراتيجية أعلى للدور الإسلامي على صعيد إسلامي عالمي.

وتظهر متابعة الحالة الإسلامية على الصعيد الدولي تناسبا في الوعي بمخاطر الاستراتيجية الإيرانية (الشيعية)، وتطوراً لأنماط الحركة ذات الطبيعة التنظيمية على صعيد إسلامي عام- لا وطني أو عربي فقط- وأن ثمة نشاطاً بدء يحدث تراكماً حقيقياً في نشر الدعوة في الدول الآسيوية والأفريقية (الإسلامية) ، وتخلصا على نحو "متنامى ومضطرد" من وضعية التضيق والتعسف والحصار الغربي على النشاطات الإسلامية على صعيد إسلامي- دولي (هذا الحصار هو ما أتاح فرصة حقيقية للنشاط الشيعي دون مواجهة) كما يمكن القول بضعف قبضة الدولة "الوطنية" على النشاطات والحركة الإسلامية في تلك المواجهة مع الاستراتيجية الإيرانية بحكم الوعي الأفضل بتلك المخططات، وبسبب الخطر والتهديد الإيراني لتلك النظم بشكل مباشر في داخل هذه الدول بما يهدد استمرارها ، وكذا بالنظر إلى ما أثرت به العملية الغربية الجارية لأنقاص معالم سيادة الدول على أقاليمها أو بشكل خاص، لما وفرته هذه الوضعية الجديدة من أساليب الإعلام العولمي الحديثة (فضائيات وانترنت) عن النمط القديم الذي حال دون سيطرة هذه النظم على النشر وتداول المعلومات والأفلام وفتح آفاقا

دولية لتأثير الحركات الإسلامية.

لقد أصبح بالإمكان التحول الآن إلى حالة أو استراتيجية هجومية، خاصة بعدما فقدت الاستراتيجية (الاستراتيجيات) الإيرانية أحد أهم عوامل قوتها، ألا وهو حالة الغفلة وعدم تقدير مخاطرها لدى الحركات الإسلامية والنخب والدول، وفي ذلك تتوفر مقومات كبيرة وأساسية لهذا الهجوم الاستراتيجي، الذي ظهر في لبنان، وتطور في الحالتين السورية والبحرينية، كما أن الجميع يتحضر لحالة صراعية هجومية في العراق لمواجهة ما تحقق من سيطرة شيعية هناك.

السؤال المحوري:

إن السؤال المحوري في بناء الاستراتيجية، هو ماذا نستهدف؟ هل نستهدف الحفاظ على الوضع الراهن للأمة مع تحصين المسلمين ضد الاستراتيجية الإيرانية- الشيعية، أو حتى هزيمتها دون بديل ، أم أننا نستهدف تحقيق بناء قطب إسلامي دولي، تأتي قضية مواجهة الاستراتيجية الشيعية العالمية وهزيمتها، ضمن خطط تشكيلة، هذا السؤال الجوهري ينبغي الإجابة عليه حين وضع استراتيجية شاملة لنهضة الأمة ، ولاشك أن ذلك يمثل هدفا استراتيجيا عاما لنهضة الأمة تعتبر فيه الخطة الاستراتيجية الإسلامية لمواجهة التشيع أحد مفرداته .

* * *

ثانيا – معالم الخطة الاستراتيجية الإسلامية لمواجهة التشيع

أ– الوضع الراهن :

تفرض المواجهة مع الاستراتيجية الإيرانية– الشيعية، طابعاً "عالميا" للاستراتيجية الإسلامية، بحكم أنها عالمية، وهو ما يتطلب بدوره وجود "إدارة مركزية استراتيجية وفروع منتشرة لإدارة تلك أولا: نفاذ الاستراتيجية الإسلامية، كما ينبغي أن تعتمد الاستراتيجية الإسلامية مختلف الوسائل وأن تجرى على كل الصعد لتشكل مكافئاً حقيقياً العوامل قوة الاستراتيجية المضادة.

ورغم ما أشارنا إليه سابقا حول حالة النهوض الإسلامي العام والشامل ، إلا أن الاستراتيجية والوضعية الإسلامية الراهنة تملك عومل للقوة وأخرى للضعف يجب وضعهما في الاعتبار عند تحديد الموجهات الاستراتيجية للمواجهة .

في الوضع الراهن يتوفر للاستراتيجية الإسلامية عدد من **عوامل القوة منها** :

- عامل الكثرة العددية وتحقيق الأغلبية السكانية في كل الدول الإسلامية على حساب الشيعة .
- توافر رؤية لها رؤية عقدية واضحة وتراث وتجربة وخبر في مواجه المد الشيعي عبر التاريخ .
- توفر قدر مهم من الكادر الإسلامي القادر على التخطيط والإدارة الاستراتيجية لخطط المواجهة .
- تأييد الجمهور العام للسنة للإسلامين في تلك المواجهة الذي بدأ يستجيب لحالة التحذير من خطر التشيع .
- وجود عدد من الوسائل الإعلامية والمواقع الالكترونية والقنوات الفضائية المهتمة بمواجهة الفكر الشيعي .
- اضطراب العلاقات السياسية الإيرانية – الخليجية العربية ، نظرا للأطماع الإيرانية في منطقة الخليج ودعمها لملف الأقليات الشيعية فيها .

وفي المقابل هناك عوامل ضعف عند الجانب السني يمكن إجمالها في التالي:

- عدم وجود دولة سنية مركزية لإدارة تلك الاستراتيجية وتوفر لها الغطاء الرسمي

والدبلوماسي المناسب .

- يعد من أخطر تلك العوامل في عدم وجود مشروع حقيقي مبني على دراسة وخطة استراتيجية واضح المعالم ومحدد الخطوات يقوم عليه أشخاص متفرغون له غير مشغولين عنه بغيره ، تتوفر له ميزانية مناسبة .

- وجود فئة وإن كانت قليلة إلا أنها نافذة ولها حضور إعلامي من القوميين واليساريين وبعض الليبراليين وبعض المنتمين للجماعات الإسلامية ممن يمهدون للتشيع تحت مسمى التشيع السياسي المناهض للإمبريالية والصهيونية بالإضافة إلى نجاح المشروع الشيعي في اختراق بعض الطرق الصوفية .

- وجود نوع من الأمية بالمذاهب والفرق المخالفة والشيعة منهم لدى قطاع واسع من الأئمة والدعاة وبخاصة الرسميين .

- وفي إطار الوضع الراهن، وفي إطار كل تلك العوامل الإيجابي منها والمضاد لها ، يمكن التركيز على الاتجاهات الاستراتيجية الراهنة، للتأسيس لوضعية استراتيجية تمكن- في مرحلة تالية- من وضع استراتيجية تقوم على بناء البديل، لا إسقاط وهزيمة الاستراتيجية الأخرى فقط.

ب- استراتيجيات المواجهة :

الاتجاه الاستراتيجي الأول: تجريد الاستراتيجية الإيرانية من أهم عوامل قوتها:

تقوم الاستراتيجية الإيرانية- الشيعية، على تغيير معتقدات المسلمين ، إذ هي لا تتوجه نحو أصحاب المعتقدات الوثنية أو الوضعية، وكانت أهم عوامل تحققها هو الغفلة وافتقاد المعرفة بالخطط الشيعية بل والمعتقدات الشيعية الضالة وموقف جمهور علماء المسلمين منها ، لذا تقوم المواجهة الدعوية بأقسامها (التحصين والهداية والمواجهة) بالتنسيق مع خطة المواجه الإعلامية على إنهاء تلك الوضعية عند جمهور السنة الذي إذا وصلت إليه رسالة الوعي بتلك المخطات فبالتأكيد ستنتفي البيئة المستقبلة لرسالة التبشير الشيعي، وتتحول إلى بيئة طاردة ومواجهة لتلك المخططات على نطاق واسع.

الاتجاه الاستراتيجي الثاني : كشف خطر المشروع الشيعي على الأمن الاجتماعي والأمن القومي للدول وتحويل مشروع المواجهة من مشروع فصيل بعينه إلى مشروع أمة :

العمل من أجل كشف الارتباط بين الفروع الشيعية المنتشرة ونشاطاتها.. و وارتباطها مع المركز في طهران، وإظهار قيام الفروع كطابور خامس يقوم بدور أساسي لتحقيق مصالح إيران كدولة في داخل الدول الأخرى، بما يمثل خروجا على الوطنية والقوانين والدساتير وبما يمثله من تهديد للأمن القومي لكل دولة خاصة وإن نتاجه هو تفكيك الولاءات الوطنية وأعمالا للتمذهب وتقطيع لوحدة النسيج الاجتماعي أحد أركان نظرية الأمن القومي لأي دولةكل ذلك يؤدي إلى تفكيك الدول والمجتمعات وتحويل المواجهة إلى حالة جماعية لمختلف مكونات المجتمع المسلم على أنها مسألة تمس الأمن الاجتماعي والقومي للدول الإسلامية.. ويستهدف العمل في هذا الاتجاه إلى قطع الطريق على الشحن الطائفي ، وإضعاف وشل حرية حركة تلك الفروع بينها وبين المركز و أطرافها الأخرى في باقي الدول، كما يفقد الاستراتيجية الشيعية مظهر اللامركزية الذي يمكنها من تنويع أنماط الحركة والنشاط، كما يمكن لهذا الاتجاه الاستراتيجي أن يحمل الحركة في الأطراف أوزار النظام الإيراني .

الاتجاه الاستراتيجي الثالث: نقل المعركة داخل أرض الخصم :

دعم قضايا السنة (والعرب) خاصة والأقليات عامة في داخل إيران، ونقل المعركة لأرض الخصم وإظهار الطابع الإجرامي للنظام الإيراني، ومدى الاضطهاد الذي يتعرض له المسلمون السنة وباقي القوميات على أيدي أجهزة الدولة الإيرانية، بما يزيل الطابع البراق الذي تحاول الدعاية الإيرانية –الشيعية العمل تحت شعاره في الدول الأخرى، وإثارة المشاعر ضد الداعيين للتشيع ، مع إنهاض حركة مضادة داخل إيران ذاتها، فضلاً عن ضرورة دعم السنة في تلك المواجهة .

يوفر هذا الاتجاه الاستراتيجي اتجاهاً للحركة يستهدف الضغط على المركز لإضعاف قدرته على المناورة والتأثير على الأقل.

الاتجاه الاستراتيجي الرابع: مواجهة ما تحقق في الاستراتيجية الإيرانية– الشيعة على الأرض في الدول الأخرى، ويراعى أن يجرى التركيز على المناطق المختلفة وفق أولويات "عملية" وأن تجرى المفاضلة بين المناطق وفق عوامل وأسس متعددة، بعضها يتعلق بتوافر كوادر وغطاء إعلامي، وبعضها ينطلق بالقدرة على مواجهة النشاط في بداياته، وبعضها يتعلق بما إذا كانت "الدولة مركزية" لفروع نشاط وانتشار في منطقة واسعة في مختلف على أن لا يجرى الاهتمام وفق حالة عضوية تجذب القائمين على أداة المواجهة للمناطق الأشد سخونة في الإعلام، ويجرى تصنيف مسبق للدول وفق دراسات واقعية للخطط الاستراتيجية الشنيعة وما حققته فعلياً على الأرض.

الاتجاه الاستراتيجي الخامس: كشف الارتباط بين الاستراتيجية الإيرانية الشيعية والاستراتيجيات الأمريكية والصهيونية في إحداث حالة تفكيك للمجتمعات في الدول الإسلامية، وذلك عبر تقديم دراسات وعقد ندوات، ونشرها في أوساط الدعاة والنخب، على أن تتبنى المناهج العلمية لا الدعائية.

الاتجاه الاستراتيجي السادس: كشف دور المؤسسات الإيرانية الرسمية من سفارات ومراكز ثقافية ، و....، في مختلف البلدان لتنبيه أجهزة الدول الإسلامية وقادتها إلى الخطر وتحفيزها- والضغط عليها أيضا- للمواجهة.

الاتجاه الاستراتيجي السابع: القيام بأعمال حشد وتعبئة للدعاة والنخب وجمهور المسلمين لمواجهة المخططات الشيعية الإيرانية، لتعظيم العامل الاستراتيجي المتعلق بكثرة المسلمين وقلة أعداد الشيعة وكسب مزيد من الطاقات في المواجهة.

تتم هذه الاتجاهات الاستراتيجية السبع بعضها بالتوازي وأخرى على التوالي أحيانا وفق ما تقرره إدارة التخطيط والتوجيه الاستراتيجي .

الإطار التنظيمي لإدارة المواجهة (إدارة التخطيط والتوجيه الاستراتيجي):

- لقد افتقدت الحركة الإسلامية خلال فترة المواجهة الأولى وجود إدارة استراتيجية تخطط وتنسق وتتابع الجهود بعد غياب دور الدول المركزية التي تتبنى المشروع وتمده بإمكاناتها ، ولذلك غلبت العفوية والتحركات ذات الطابع العاطفي والتحركات الفردية التي قد تبدوا متعارضة أحيانا مما مثل اضطرابا في الحركة أحيانا أخرى ، وذلك في مقابل استراتيجية وخطط مبرمجة من دولة سخرت لها كافة إمكاناتها اللوجستية ، وهو مادعى الحركات الإسلامية ذاتها قيادة النشاط عبر الهيئة العالمية للسنة النبوية والذي يجب تفعيل دورها كإطار قيادي تنظيمي دائم للمواجهة، من خلال أن يشكل بها مركز رئيس أو إدارة مركزية للتفكير والتخطيط والتوجيه الاستراتيجي تابعة لها تقوم على متابعة تطور المواجهة عبر محاور المواجهة السابق الإشارة إليها أو تعديلها حسب طبيعة المرحلة بما يحقق لها الشمولية وتحقيق الأهداف، ويراعى أن يضم هياكله القيادية كوادر وقيادات من أصحاب القدرة على التخطيط الاستراتيجي أو يتم تأهيلهم لذلك ، وأن يكونوا أصحاب تأثير وعلى علاقات واسعة بالحركات الإسلامية بالعالم الإسلامي والمحلية كذلك وأيضًا بالنخب الفكرية والسياسية والمسؤولين في بلادهم، وأن تكون تلك العناصر متفرغة وفاعلة في المواجهة تمثل فروعا

لهذا الإطار القيادي التنظيمي في مختلف البلدان: تقوم مهماتها على تحقيق المواجهة بتفعيل الاتجاهات الاستراتيجية السابقة، وفق محاور المواجهة التي سيشار إليها لاحقاً _بإذن الله تعالى- ، كما يقع ضمن مسؤولية هذه الإدارة تنظيم الدورات وورش العمل لتنمية قدرات الأعضاء التخطيطية وكذلك مهارات التفكير الاستراتيجي بشكل دوري لأعضاء لجان الهيئة ومنسوبي المؤسسات الأعضاء .

وتتشكل هذا الإدارة من:

أ-هيئة عليا: يمثل فيها بعض أعضاء الأمانة العامة بالإضافة إلى الخبراء والمتخصصين في التفكير والتخطيط الاستراتيجي .

ب-هيئة تنفيذية:

تتشكل من داخل لجان الهيئة مع العمل على تأهيلهم بشكل دوري ،وتقوم كل لجنة بتنفيذ خطة عملها المعتمدة بناء على المحددات الاستراتيجية المتفق عليها .

ويعمل تحت هذه الإدارة:.

- بنك المعلومات الذي يرصد ويتابع كل التحركات ويوفر مادة معلوماتية حديثة بشكل دائم عن كل الحركيين في النشاط الشيعي في مختلف البلدان، ويكون لهذا البنك لوائح وقوائم بالقيادات الدعوية والسياسية والإعلامية، وطرق التواصل معهم (هواتف- بريد الكتروني- عناوين) مع إصداره نشرة معلوماتية وتطويرها وإرسالها مركزياً للمؤسسات الأعضاء والجهات ذات العلاقة.

* * *

محاور المواجهة

تقوم محاور المواجهة على المزاوجة بين أكثر من استراتيجية بهدف:

* تحصين المجتمعات السنية ضد الدعاية الشيعية المكثفة بتأصيل عقيدة أهل السنة والجماعة.

* الشحن العاطفي للجماهير مع تقديم مطالب محددة لتشكل ضغطا على صناع القرار

* تبنى سياسة صناعة الحدث.

* الانتقال بالمشروع من الحالة الفردية لفصيل بعينه إلى حالة جماعية لمختلف الفصائل على أنها مسألة تمس الأمن الاجتماعي والقومي للدول الإسلامية.

مع كل ماسبق ذكره يجدر التنويه بأهمية عدم التفريق بين المشروعات التي تتهدد العالم الإسلامي وتستهدف عقيدته سواء كان أمريكيا أم صهيونيا أم شيعيا أو غيره والتأكيد على ذلك ، مع أهمية الفصل في الخطاب بين الدولة الإيرانية والمشروع الشيعي وأن المواجهة مع المشروع وإنما تدخل فيه الدولة بقدر تداخلها ودورها في تنفيذ المشروع .

أولاً : المحور الدعوى :

واقع الحال أن الدعاة هم الأكثر إدراكاً لمخاطر التشيع "عقائديًا" غير أن البعض منهم لازال لا يدرك مخاطر بعض الأطروحات الخاصة بالتقريب بين المذاهب، كما أن البعض ما يزال لا يدرك حقيقة التسلل والتطوير التدريجي للنشاطات الشيعية بحكم الكثرة العددية للسنة، ولتوافر عوامل الثقة في النفس وتغليبها على الوقائع الجارية ، ولذلك فإن هذا المحور يقوم على استخدام كافة الإمكانات المتاحة لنجاح المشروع من خلال تبني خمسة مشروعات هي كالتالي :

مشروع التحصين :

ويهدف إلى تأصيل وإشاعة عقيدة أهل السنة والجماعة بخاصة في النقاط الخلافية بين الشيعة والسنة .

- بيان علاقة النسب والمحبة بين الصحابة وآل البيت.
- تصحيح الأحداث التاريخية التي ينفذ منها المشروع الشيعي بسرد الأحداث الصحيحة ، و أيضا الدولة الأموية ودورها الحضاري وذلك بعرض تاريخي منصف .

مشروع التوعيـة:

ويتضمن :

- الخطب والدروس والمقالات التي تبين :
- المقارنة بين أصول الإسلام المتفق عليها بين المسلمين وأصول الشيعة .
- عرض نماذج العقائد التي خالف فيها الشيعة جمهور المسلمين وكفروهم عليها.
- بيان عقيدة العصمة عند الشيعة ولوازمها العقدية من الغلو في الأئمة والارتفاع بهم فوق حد البشرية أو تفضيلهم على الأنبياء مع التركيز على بيان موقف أهل البيت الرافض لهذه العقائد وبراءتهم من المنتسبيين إليهم .

- الرد على ما يثيرونه من شبهات حول السنة الصحابة رضوان الله عليهم، وما يوردونه من موضوعات.
- كشف المشتهرين بالكذب من رواتهم و كتابهم في القديم و الحديث.
- كشف بغضهم لآل البيت .
- كشف علاقة التشيع باليهودية والنصرانية والمجوسية.
- تعاطيهم الرذائل و المنكرات تحت ستار (زواج المتعة).
- تعاطيهم الكذب تحت شعار (التقية).
- عقد لقاءات مع بعض الرموز الصوفية الذين لهم مواقف من الشيعة والتنسيق معهم .
- عقد مسابقات عالمية ومحلية متنوعة مابين أسئلة وبحوث وأخرى أدبية (قصة وشعر) مع رصد جوائز قيمة لها .

-الاتفاق على حملة منبرية وإعلامية في عدد من وسائل الإعلام لمدد زمنية يتفق عليها يشارك فيها الرموز والفاعليات الدعوية والمجتمعية لإيجاد وعي عام وحراك مجتمعي رافض للوجود الشيعي ليمثل وسيلة ضغط على الحكومات.

- يصاحب ذلك إصدار بيانات يجمع عليها ألاف من التوقيعات من مختلف المحافظات/الولايات، وطوائف المجتمع وينشئ لها صفحة خاصة على الانترنت للمزيد من جمع التوقيعات عليها .

– إقامة عدد من الدورات المتخصصة المتدرجة للدعاة وأئمة المساجد في عدد من المحافظات /الولايات مع العمل على انتقاء النابهين منهم لتأهيلهم ككفاءات علمية متخصصة في التصدي للمشروع الشيعي .

– تخصيص مادة دراسية عن التشيع في معاهد إعداد الدعاة .–

– دعم عدد من المؤتمرات الجماهيرية والأسابيع الثقافية والقوافل الدعوية وبخاصة في المحافظات المستهدفة بالنشاط الشيعي مع حث الجميع على المشاركة فيها واستخدام الدعاة أصحاب الثقل الجماهيري كرأس حربة فيها.

كشف جرائمهم في العصر الحديث:

– التركيز على إبراز خيانات الشيعة عبر التاريخ والمعاصر منه بفضح مواقفهم في العراق وأفغانستان وسوريا.

–جرائم التطهير و الفرز الطائفي و القتل على الهوية التي يمارسونها ضد السنة في العراق، باعتبار ذلك نموذجاً سيتم تعميمه في كل بلد يجدون فيه موطئاً من بلاد المسلمين.

– جرائم تحالفاتهم مع أعداء الأمة منذ التتار و ابن العلقمي، وحتى تحالفاتهم الحاضرة مع اليهود و الأمريكيين في أفغانستان و العراق و لنبان.

– تعرية الدور الوظيفي للمشروع الإيراني منذ نشأته في حقبته الصفوية والحالية لخدم أعداء الأمة وفي إحداث حالة من تفكيك للمجتمعات في الدول الإسلامية ،..ودحض فكرة التصدي للمشروع الأمريكي والصهيوني في المنطقة بالأدلة والوثائق القاطعة عبر تقديم دراسات وعقد ندوات ونشرها في أوساط الدعاة والنخب ، على أن تتبنى المناهج العلمية لا الدعائية .

– دعم عدد من الوقفات الاحتجاجية والمشاركة الفاعلة فيها مع سرعة وحسن استغلال سقطات السياسة الإيرانية وبخاصة في سوريا وذلك أمام السفارة أو مكتب القائم بالأعمال الإيرانية.

طباعة الكتب :

–يقترح طباعة وتوزيع مكتبة علمية على فئتين متدرجتين الأولى والثانية وتوزع على أئمة المساجد والدعاة.

– طباعة عدد من المطويات والملصقات للتحذير من عقائد الشيعة. –

– طباعة عدد من الكتيبات التي تحذر من عقائد الشيعة لعدد من المشايخ المشهورين والذين يمثلون أكثر من تيار.

– طباعة وتوزيع كتاب موقف علماء الأزهر من الشيعة الإثنى عشرية هدية مجلة الأزهر.

– طباعة عدد من الاسطوانات الخاصة بالكشف عن حقيقة الشيعة وتوزيعها على نطاق واسع.

– طباعة بعض الكتب أو الرسائل التي تبين حقيقة معتقد الشيعة في الصوفية وبيان موقف علماء التصوف من التشيع بهدف فصم العلاقة بين الطرفين وعدم استغلالهم للتغلغل في المجتمعات السنية.

مشروع التأهيل والتطوير :

يهدف المشروع إلى إعداد كوادر علمية قادرة على الهداية والمحاورة والمناظرة من خلال مناهج علمية وبرنامج علمي متكامل يقوم عليه نخبة من المتخصصين من خلال إنشاء الأكاديمية العلمية للحوار الثقافي . (مرفق)

مشروع الهداية :

يستهدف المشروع من ضل السبيل لهدايته ومحاولة عودته إلى الطراط المستقيم من خلال : اللقاءات الفردية والمناقشات الهادئة الموثقة بشكل مباشر أو من خلال غرف المحادثات على الانترنت .

مشروع المواجهة

يستهدف به رؤوس البدع الذين لايرجى هدايتهم من الداعين لضلالهم وإثبات تفاهت حججهم ، ومدى ضعفهم العلمي بالحوار والمناظرة .

* * *

قضايا خاصة

– الطرق الصوفية:

تحتل الطرق الصوفية مكانة بارزة في المخططات الشيعية الإيرانية، ويقترح أن يتخصص بعض الدعاة بأن يبذل جهده ودوره في وضع أسس المواجهة داخل تلك الظاهرة.

=جهود موجه لطلاب الجامعات دارسي اللغة الفارسية بشكل خاص، إذ ينشط في أوساطهم التبشير الشيعي من خلال البعثات العلمية للجامعات الإيرانية ، أو من خلال تمويل برامج الدراسات العليا وغيرها، وهو ما يتطلب جهداً خاصاً بتلك الفئة.

– رجال الأعمال المرتبطون بالأنشطة الاقتصادية الإيرانية، إذ يجرى عن طريقهم توسيع التبادل التجاري وتمرير الأموال الموجهة لدعم النشاطات التبشيرية الشيعية.

– الأزهر والروابط والهيئات العلمية:

– تشكيل وفود وإجراء لقاءات واتصالات بالأزهر لما له من تأثير في العالم الإسلامي، وعقد ندوات ما أمكن داخل الأزهر وجامعته حول مخاطر النشاط التبشيري الشيعي الإيراني، وتوجيه أسئلة لدار الفتوى حول مواجهة المد الشيعي.

–الاتصال بهيئات وروابط العلماء المختلفة وإدارات الشؤون الإسلامية في مختلف الدول، وإجراء حوارات وإيصال النشرات ودعوتهم للمشاركة في الندوات لحشد جهودهم في المواجهة.

ثانيا– المحور الإعلامي:

أصبح الإعلام بأشكاله المختلفة أداة رئيسة من أدوات الصراع في عالم اليوم، و لا تستغني عنه أي فكرة أو دعوة حركة أو دولة أو حتى منظومة مصلحية..و بالنسبة اللنشاط الشيعي لم يكن الإعلام غائباً عن تلك عن خطته للتمدد، و لهذا لابد من الانتباه إلى أشكال ذلك النشاط لمواجهته بطريقة مكافئة.

وعليه فإن الإعلام محورًا أساسياً من محاور المواجهة، لقدرته على كشف ما خفي من معلومات، أو لوصوله إلى كافة شرائح المجتمع ، فضلاً عن دوره في إنهاء حالة الغفلة التي تعتمد عليها الاستراتيجية الأخرى، وما تزال المؤسسات الإعلامية الإسلامية متوقفة عن حدود النشأة غير المخططة أو الدراسة،

كما تعاني من غياب القدرة على صياغة رسائل إعلامية مخططة تقدم بطريقة احترافية، وما يزيد من مشكلاتها تكلس مفاهيم بعض القيادات الإسلامية وتوقفها عن حدود التواصل المباشر مع الناس.

غير أن الإشكالية والدور الأهم في صياغة دور إعلامي مخطط في تأثيره على الرأي العام في قضية المواجهة مع الإستراتيجية الإيرانية- الشيعية، تتمثل في ضعف إدراك مخاطر الإستراتيجية الشيعية مع الانغماس في قضايا عامة أو محلية الطابع، فضلاً عن غياب أو قلة وندرة المادة المعلوماتية المتوفرة لأداء هذا الدور الإعلامي المطلوب في قضية المواجهة وتفعيل دور الإعلام في المواجهة:

أ – عقد ندوات متواصلة مع الإعلاميين الإسلاميين حول دور الإعلام في تلك المواجهة، ويقترح أن يجرى العمل في خلاصة تلك الندوات لتشكيل رابطة للإعلاميين من محبي الصحب والآل تحت إشراف اللجنة الإعلامية بالهيئة .

ب- توفير نشرة إعلامية دورية، تتضمن نشر الوقائع والنشاطات الجارية لنشر التشيع في كل البلدان، على أن توزيع على الإميل أو بصورة ورقية، وتكون بحد أقصى نشرة أسبوعية الأفضل أن تكون يومية — على أن تعد قائمة من الإعلاميين ومسئولي الإعلام ومعدى البرامج، والدعاة في مختلف الأجهزة الإعلامية (صحف-فضائيات- مواقع انترنت) تلك النشرة المعلوماتية الإعلامية يجب أن تصدر وتوزع بلغات مختلفة وفي كافة أنحاء الدول، كما يجب أن تركز تلك النشرة على مختلف النشاطات الجارية في إطار الواجهة لنشاطات الخصم فقط.

ج- ترتيب وإعداد دورات دعوية وإعلامية للكوادر الإعلامية في وسائل الإعلام الإسلامية، على أن يجرى انتقاء عناصرها بدقة، وأن تجمع بين الدعوي والاستراتيجي والسياسي والإعلامي، وإذا توفرت السبل فالأفضل أن تشمل عناصر إعلامية من دول لا تتوفر فيها مثل تلك الكوادر وتواجه حالات حادة من الغزو الشيعي .

ح- الدخول في مجال إنتاج البرامج والأفلام التسجيلية والوثائقية حول السنة في إيران أو الاضهاد الذي تتعرض له الأقليات العرقية داخل إيران، وممارسات الشيعة في جميع البلدان ومخاطرها على الأمن الاجتماعي والقومي لتلك الدول .

خ- رصد ومتابعة الإعلام الشيعي- الإيراني (الفضائي- الأنترنت) وتركيز الأضواء على ما ينشر أو يذاع، ومواجهته بالرد الدائم، وتوثيق ما ينشر ومخاطبة الجهات المسئولة في الدولة لتفعيل إجراءات المواجهة.

ج – إعداد مواد إعلامية متنوعة يكون الهدف منها المشاركة في مشروع التحصين المجتمع تارة ،أومشروع التوعية بخطر التشيع ، وأخرى في مشروع المواجهة لكشف وفضح رموزه ومخالفتهم ثوابت العقيدة الإسلامية ، أو ارتباطاتهم المشبوهة لتنفيذ الأجندة الشيعية .

ح –القيام بحملة إعلامية متوازية مع الحملة المنبرية والوقفات الاحتجاجية والبيانات الشعبية من خلال التنسيق بين أكبر عدد من القنوات الفضائية الإسلامية مع استخدام الخطاب العاطفي العلمي المؤصل بعيدا عن الإسفاف أو المبالغة .

خ–الاستفادة من القنوات الشيعية وما يبث فيها من أقوال وخطب وتصريحات متطرفة تمس ثوابت العقيدة وتؤذي الشعور الإسلامي العام وبثها خلال البرامج المختلفة بشكل احترافي .

د– إعداد فريق أو كتيبة إليكترونية للتعليق السريع والمكثف في كافة المواقع الإخبارية على الانترنت أو في المداخلات الهاتفية في البرامج الفضائية لمهاجمة المشروع الشيعي بمستوييه العقائدي والسياسي .

ذ– محاولة التنسيق ووضع الخطط المشتركة بين القنوات الإسلامية التي تعمل في مجال مواجهة المشروع الشيعي بالتناغم مع استراتيجيات الهيئة .

ر– الاهتمام بانتاج برامج كرتون ، وأناشيد ، أو تخصيص فترات زمنية لبرامج موجهة للأطفال لتعمق لديهم عقيدة أهل السنة .

ز– محاولة التنسيق أو التعاون بشكل أو بأخر مع عدد من القنوات الفضائية الخاصة غير الإسلامية لإعداد برامج عن خطر التشيع .

س– **إصدار مجلة أطفال لتحصين الناشئة** : من المجدي جداً في هذا الجانب إصدار مجلة أطفال تهتم بعكس الصورة المشرقة لسلف الأمة الصالح من الصحابة و التابعين و سلف الأمة الصالح، من الخلال القصص المصورة الشيقة الجذابة..كما تتضمن قصصاً مصورة تعكس الحوادث الكبرى في الأمة التي كان للشيعة في دور سلبي؛ مثل كربلاء، وغزو التتار لبغداد، الحروب الصليبية، و معارك الدولة الصفوية مع الخلافة العثمانية...إلخ.(مرفق نموذج لمجلة أطفال)

* * *

ثالثاً – المحور السياسي :

للتبشير بالتشيع مداخل "سياسية" يعمد إلى اختراق الأحزاب السياسية من جهة، وعبر تحرير رؤى سياسية تساند إيران وأذرعها الإقليمية والدولية، ومن خلال قلب حقائق ما يجرى من صراعات (كما هو الحال في العراق والبحرين) كما تقوم إيران بتقديم الدعم المالي والسياسي لبعض الأحزاب القائمة، فضلاً عن تأسيس أحزاب سياسية تخفي طابعها الطائفي التبشيري الشيعي من خلال طرح برامج وقضايا سياسية وفي الجانب السياسي أيضاً، تعمل الدبلوماسية والمسئولين الإيرانيين على تعميق العلاقات مع البلدان السنية بهدف الاختراق أو التحييد أو إثارة النزاعات بين الدول السنية وبعضها البعض (كما هو الحال بين مصر والسعودية– ومصر والسودان). كما يهدف هذا المحور إلى توعية الأنظمة والأحزاب والفاعليات السياسية بخطر المد الشيعي وحقيقة مشروعه والدور الوظيفي الذي يقوم به لخدمة أعداء الأمة ، ويتم ذلك من خلال :

أ–تشكيل منظومة للتواصل الدائم مع القيادات والرموز السياسية والاجتماعية في مختلف البلدان، للتعريف بالنشاط التبشيري الشيعي وكشف تفاصيل مخططاته للحركة، ودفع السياسيين من المسئولين والمعارضين لاتخاذ مواقف محددة.

ب–توصيل النشرة المعلوماتية حول النشاط التبشيري إلى الساسة واستضافتهم في ندوات سياسية وإعلامية لحوارات حول مخاطر العقيد الشيعية على الأمن القومي ووحدة وسلامة النسيج الاجتماعي للدول والمجتمعات الإسلامية

ت–كشف العناصر المتشيعة في مختلف البلدان في الأوساط السياسية، مع كشف العناصر المتشيعة في أروقة الحكومة ومراكز صنع القرار والضغط للعمل على إقصائها .

ث–التواصل مع النواب الإسلاميين في المجالس النيابية لتقديم استجوابات وطلبات إحاطة والتقدم بمشروعات قوانين لمواجهة النشاط الشيعي.

ج–المطالبة بإدخال المواد التي تعمق الهوية السنية وتدحض المفاهيم الشيعية في مناهج التعليم مع المطالبة بضرورة تنقية الكتب والمناهج التعليمية من العقائد الشيعية.

ح–العمل من أجل منع دخول الكتب الشيعية لأسواق الدول وتجريم تداولها.

خ–العمل على فك الارتباط بين الجماعات الشيعية والأحزاب الشيعية أو التي يعملون تحت غطائها وبين الحركات المحسوبة على أهل السنة التي لاتفرق بين السياسي والعقدي ، وبالتالي

فك هذا الارتباط مع الأحزاب والقوى اليسارية والناصرية والقومية ، وإظهار مخاطر ذلك على الوطن وأمنه الاجتماعي والقومي . مع رصد تبني بعض الحركات الليبرالية والكنسية للتشيع لإحداث حالة من الإرباك داخل المشهد الإسلامي .

د-عقد لقاءات ودورات للبرلمانيين من الأحزاب الإسلامية لتوعيتهم بالخطر الشيعي والتواصل معهم لتقديم استجوابات وطلبات إحاطة والتقدم بمشروعات قوانيين لمواجهة المد الشيعي وتعديل بعض مواد الدستور التي تنص على ذلك .

ذ-المطالبة بإغلاق القنوات الفضائية التي تتهجم على الثوابت أو غير المرخص لها العمل مثل : قناتي : الميادين ، والضياء ، و.... .

ر-العمل من أجل منع دخول الكتب الشيعي الأسواق وتجريم تداولها .

* * *

رابعًا – المحور القانوني :

تكيف الدساتير والقوانين الأسس الموجهة والموجبة للملاحظة القانونية لمن يجادلون تفيد هوية الدولة والمجتمع، وفي ذلك ينبغي تشكيل هين من المحامين، في كل بلد، لملاحقة التكوينات والأشخاص والممارسات والقنوات الإعلامية.. قضايا.

ويمكن أن يجرى تشكيل جمعية حقوقية ضمن إطار قانون الجمعيات الأهلية، لتشكيل مظلة قانونية لدورها في الحفاظ على هوية المجتمع والدولة ومواجهة المد والنشاط الشيعي.

1- إنشاء مركز قانوني مركزي متخصص في متابعة وملاحقة النشاط الشيعي قضائياً في مختلف الدول الإسلامية يتبعه فروع مشهرة في مختلف الدول وفقا للقوانين الخاصة بكل دولة . (مرفق دراسة كاملة)

2- تتولى هذه الهيئة الحقوقية (الهيئات في البلدان المختلفة) متابعة نشاط المراكز الثقافية الإيرانية، وملاحقة ما يمكن من نشاطها قانونيا، والعمل على إغلاقها.

3- ويمكن أن تلعب دوراً في طرد العناصر الإيرانية المتواجدة في السفارات في حال قيامها بنشاطات يمكن تقديم تكييف قانوني لها.

4- وأن ترفع قضايا ضد شخصيات بعينها تظهر في القنوات الفضائية الشيعية لنشر التخاريف والسباب ومنعها من دخول البلاد، أو ملاحقتها عبر الأنتربول الدولي.

5- ورفع قضايا لإغلاق القنوات الفضائية الشيعية- الإيرانية، ووقف بثها على قمر نايلسات، باعتبارها تبث مواد إعلامية تخريبية في مجال العقيدة.

6- وتتولى تلك الهيئة إعداد ونشر قائمة بالقوانين المحلية والعالمية التي يمكن الاستفادة منها في الملاحقة القانونية في كل مكان للشخصيات والهيئات القائمة على إنفاذ الاستراتيجية الإيرانية- الشيعية.

* * *

ملاحق

سبل المواجهة القضائية للغزو الشيعي
(التطاول على العقائد من منظور قانوني)

مقدمة هامة

يمر العالم الإسلامي بتحديات كثيرة ومتنوعة ومنها حالة الغزو الشيعي للمجتمعات السنية التي تحتاج إلى تضافر جهود كل المخلصين من أهل السنّة بكافة تخصصاتهم كل في مجال تخصصه .

وكان لافتاً أن كثيراً من جهود المخلصين توجهت نحو المجال الفكري والدعوى والسياسي والعقدي (عبر وسائل الإعلام ووسائل الدعوة المتاحة) لدفع هذا العدوان وردعه وتوضيح الشبهات للجهال الذين وقعوا في شرك التضليل الشيعي لكن غاب عن الكثير آلية المواجهة القضائية لمواجهة العدوان الشيعي وغزوه للمجتمعات الإسلامية في ظل تطور منظور لدور المراكز والمنظمات الحقوقية في العلم وبروز تأثيرها الواضح على كثير من القضايا الهامة سواء على المستوى السياسي الدولي أو على حالة التفاعل السياسي الإقليمي والشعبي أيضاً.

ويلاحظ أنه رغم أن الشيعة الرافضة يتحركون لتنفيذ مخططهم بكل الطرق وتدعمهم دولة(إيران) بأجهزتها المتعددة الممتدة في كثير من الدول الإسلامية عبر سفاراتها إلا أنه من الملاحظ أنهم لم يتركوا آلية الملاحقة القضائية لأهل السنة فقاموا بافتتاح مركز الإمام على لحقوق الإنسان في مصر واليمن وقام المركز في مصر بتحريك بعض البلاغات للنائب العام حول اضطهاد الشيعة وإعداد دعوى ملاحقة للشيخين سلمان العودة وعبد الرحمن دمشقية وكذلك الشيخ ابن جبرين والشيخ بدر المشارى وأيضاً ملاحقة اصدرات الكتب التي تنتقد ضلال الشيعة.

أمثلة للتحرك الشيعي القانوني

1- تقدم المستشار القانوني الشيعي الأستاذ أمين طاهر البديوي ، إلى فضيلة الشيخ الدكتور صالح إبراهيم آل الشيخ رئيس المحكمة الجزئية بالرياض وأستقبله فضيلته البديوي في مكتبه يوم الاثنين 1430/2/7هـ ساعة 11صباحا والذي تقدم بصحيفة دعوى قضائية موثقة بالأدلة بصوت وصورة ضد الداعية الدكتور/بدر نادر سليمان المشارى والذي يتهمه بشتم وقذف المسلمين الشيعة على الهواء مباشرا عبر قناة الأقصى الفضائية التابعة لحركة حماس أثناء حرب الإسرائيلية على غزة وقام وبتشبيه المسلمين الشيعة برافضة وبالحمير اليهود يركبونها متى يشاءون .

2- في مصر قام الأستاذ محمد محمود رفعت - المحامى بالنقض وأمين عام حزب الوفاق القومي- برفع عدة دعاوى قضائية ممثلا عن السيد محمد الدريني- أمين المجلس الأعلى لرعاية آل البيت (عليهم السلام) في مصر - ضد الدار السعودية المصرية للنشر التي أصدرت كتب تفضح ضلال الشيعة .

ومما هو جدير بالذكر أن الشيعة يقومون برصد كل اصدرات أهل السنة ضد ضلال الشيعة ويعكف فريق قانوني لملاحقة علماء السنة قضائيا كما جاء على موقع المجلس الأعلى لرعاية آل البيت بالنص الآتي :-(ويذكر أن الفريق القانوني سوف لا يكتفي بالملاحقات القضائية محليا وإنما سوف يعمل على تدويل قضية التكفير التي تلاحق مئات الملايين الشيعة في المعمورة والدول التي تغذى هذا الاتجاه. فقد حان الوقت الذي تتكاتف فيه جهود العالم لمحاصرة فتاوى وأدبيات العنف والتطرف والتكفير..

بحث ضم ملف قضية تكفير سلمان العودة للشيعة ضمن عدة ملفات تكفيرية:

يبحث فريق من الحقوقيين المتخصصين إمكانية ضم القضية التي أقامها المجلس الأعلى لرعاية آل البيت في مصر ضد سلمان العودة قبل عامين تقريبا بسبب قيامه بتكفير الشيعة أثناء لقاءه مع قناة الجزيرة في برنامج احمد منصور حيث لم يكتمل السير في القضية بسبب حملة الاعتقالات التي تعرض لها أعضاء وقيادات المجلس.

ويسعى المجلس إلى حصر كل فتاوى التكفير الوهابية التي تستهدف التحريض والنيل من المسلمين الشيعة وعقائدهم خلافا لما نصت عليه القرآن والسنة الشريفة والقوانين والأعراف المحلية والدولية وبما يخلق حالة من الاضطراب الاجتماعي وحالة من العداء الشديد تستهدف الشيعة في البلدان التي يعانون فيها الاضطهاد مثل مصر والحجاز والبحرين بالإضافة إلى تهديد وحدة المسلمين في الوقت التي تعاني التهديد في سيادتها وثرواتها واستقلالها وأمنها) .

3-. ومن أمثلة الرصد الشيعي القانوني لكتب أهل السنة ما صدر عن مكتبة دار ابن حنبل في القاهرة وهو كتاب يحمل اسم (هل فرحت بالشيعة) لكاتب أبو إبراهيم الكتبي هشام بن محمد وقد ذكر الشيعة على موقعهم المذكور سابقاً الآتي:-(ويتطاول بشكل صريح على علماء الشيعة وأئمة آل البيت عليهم السلام بهدف التحريض ضد الشيعة عموما . ويركز الكتاب على مواجهة انتصار حسن نصر الله وتأثيره البالغ محاولا – عبثا – النيل منه ككافر أصيل وجب التصدي له .

ويدرس المجلس الأعلى لرعاية آل البيت مواجهة من هو وراء هذه الأعمال قضائيا وإعلاميا وسياسيا مثلما حدث في قضية عبد الرحمن دمشقية وسلمان العودة لردع كل من تسول له نفسه التحريض ضد مواطنين كفل لهم الدستور والقانون والشرائع السماوية حرية التعبد ..

الأهمية :

مما سبق يتضح مدى أهمية إنشاء مركز قانوني لأهل السنة على مستوى عال لرصد التجاوزات القانونية للشيعة وملاحقتهم قضائياً حيث أن يوجد فراغ كبير في هذه الجبهة الهامة حيث أصبحت المراكز القانونية الحقوقية تشكل آلية هامة في المجتمع المعاصر وهى آلية تعضد وتقوى من سبل المواجهة للشيعة وتقويها وهى تقوم بدور الردع والدفاع وأيضاً ملْ فراغ في جبهة هامة وثغر مهم ولا يفوتنا أنه تحمى العلماء من التخوف من الملاحقة القضائية الشيعية بل وتعطيهم قوة في الدفاع عن عقيدة السنة والرد على ضلال الشيعة .

أهداف المركز الحقوقي لأهل السنة:

1- رصد جميع تجاوزات الرافضة الشيعة عبر جميع وسائل الإعلام المختلفة وتحريرها قانونيا وذلك عبر فريق عمل متمكن علمياً ومتجانس .

2-- تفعيل العمل مع تلك التجاوزات عبر فريق قانوني يجيد استخدام الثغرات القانونية في كل بلد لصد الهجمات الشيعية وحصارها قانونياً وأيضاً ردع الرافضة وذلك بالتوجه القانوني للجهات المختصة لتحريك الدعاوى القانونية على أن يصاحب تحريك التفاعل القانوني تفعيل إعلامي موازى لجذب الرأي العام للقضية ليشكل ضغط سياسيا وهو مهم جداً ولا يقل أهمية عن التحرك القانوني

3- الوقوف القانوني بجانب الأقليات المسلمة السنية في البلاد الشيعية كإيران نموذج وقد نجحت كثير من الأقليات في استخدام سلاح ما يعرف بالاضطهاد فى تحريك قضيتها دوليا عن طريق منظمات المجتمع المدني والتحريك القانوني الدولي عن طريق الشكاوى للأمم المتحدة

4- الدفاع عن علماء السنة ضد الملاحقات القضائية الشيعية وأيضاً تجاوزات الشيعة فى ردودهم على العلماء برصدها وتكيفها قانونا لملاحقتهم قضائياً عليها

ومما لاشك فيه أن المركز بهذه الجهود يحتاج دعم معنوي وتأييد من أهل السنّة وأيضاً مادى لتفعيل رصد الرافضة على مستوى العالم وتفعيل التحرك القضائي ودفع الإعلام لتبنى القضايا والملاحقات القضائية وإلقاء الضوء عليها

مثال للتفاعل القانوني مع تجاوزات الرافضة وغزوهم للمجتمعات السنية :

من المعلوم أن مصر دولة سنية وينتشر فيها الفكر الصوفي لذلك عمد الرافضة إلى غزو مصر بطرق كثيرة ومنها استقطاب صحفيين في الصحافة المصرية وقد نتج عن ذلك أن ظهر في الصحافة المصرية ما يشير إلى غزو شيعي وكان أبرزه ما نشرته صحيفة الغد المصرية في شهر رمضان الموافق شهر أكتوبر عام 2006م وحوى سباً واضحاً للصحابة الكرام وعلى رأسهم السيدة عائشة

رضي الله عنها وعلى أثر ذلك قمت بمبادرة شخصية مني بتقديم بلاغ للنائب العام المصري وعمدت إلى إرسال صورة من البلاغ إلى كل أجهزة الإعلام المصرية سواء المقرؤة خاصة أو على الشبكة العنكبوتية مما كان له أثره البالغ في نشر مضمون البلاغ وتحريك الرأي العام وعلى أثر ذلك انتفضت الدولة ووجهت شيخ الأزهر بعدها بيومين إلى تقديم بلاغ مماثل والتحقيق مع الصحفي الذي قام بنشر هذا التجاوز وقد اعتمدت في هذا البلاغ على نص قانوني في قانون العقوبات المصري وهو ما تنص عليه المادة 98و من قانون العقوبات المصري نص البلاغ (فوجئ الشعب المصري وفي شهر رمضان المبارك بسب صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم والطعن فيهم بجريدة الغد، في عددها الصادر بتاريخ 3 أكتوبر 2006، العاشر من رمضان العدد 81، بعنوان في مانشيت الجريدة في الصفحة الأولى على اليمين نصه:

من عائشة أم المؤمنين إلى الأب الرئيس أسوأ عشر شخصيات في الإسلام، وفي داخل الجريدة ملحق خاص من ثماني صفحات، بعنوان من عائشة أم المؤمنين إلى عثمان الخليفة الراشد أسوأ عشر شخصيات في الإسلام، وبجانبه صورة كاريكاتير لامرأة بملابس بدوية توحي للقارئ مع العنوان أنها السيدة عائشة أم المؤمنين زوجة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم داخل الملحق بداية خبيثة تتحدث بدس السم في العسل عن حب الصحابة، ولكن داخل الكلام نصيحة من الكاتب المجهول الذي لم يضع اسمه على الموضوع يقول لا تتردد في أن تتهم بعض أصحاب الرسول أنهم لم يتبعوه، ثم يبدأ الكاتب الخبيث بعرض سبع شخصيات من الصحابة، ومنهم المبشرون بالجنة وثلاثة آخرون من التابعين، ويبدأ في الطعن بسيدنا عثمان رضي الله عنه الخليفة الراشد ذي النورين، تحت عنوان عندما يبدأ الحاكم في إطلاق يد أقاربه في شئون الحكم ومنحهم أموال الرعية تفسد الدولة من رأسها حتى لو كان هذا الحاكم هو عثمان بن عفان.

وفي الموضوع همز وغمز في الخليفة الراشد ينهيه الكاتب بقوله هل كان عثمان يصلح للخلافة الحقيقة المؤكدة، إنه انفرد بالسلطة. ويتواصل الطعن إلى نهاية الموضوع، ثم يتواصل الطعن والنقد في الصحابة: في سيدنا الزبير بن العوام المبشر بالجنة ثم السيدة عائشة رضي الله عنها، ثم الصحابي الجليل عمرو بن العاص، والصحابي طلحة بن عبيد الله، والصحابي المغيرة بن شعبة، والصحابي معاوية بن أبي سفيان.

وبدون الدخول في تفاصيل الرد على طعن هذا الحاقد في صحابة رسول الله حيث إن هذا ليس مكانها، إلا أننا نلحظ أنها كلها تدور حول مقتل سيدنا علي بن أبي طالب، وأنها خالية من أي توثيق، وأنها كلها مستمدة من كتب الشيعة الضالة.

وصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم عدول بإجماع علماء الأمة، والله تبارك وتعالى يقول في كتابه الكريم: [والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبدًا ذلك الفوز العظيم] سورة التوبة آية رقم 100.

ثم نشر مثل هذا الكلام الحاقد مخالف لأمر النبي محمد صلى الله عليه وسلم حيث قال: 'لا تسبوا أحدًا من أصحابي فإن أحدكم لو انفق مثل أحد ذهبًا ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه'. والحديث في صحيح مسلم.

ثم هل يُعقل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يتزوج أسوأ شخصية في الإسلام، وهل يُعقل أن المبشرون بالجنة من أسوأ الشخصيات في الإسلام؛ إنه والله أمر عظيم يحدث في مصر. فإذا كنا نرفض إساءة الغرب للإسلام فهل نقبل إساءة بني جلدتنا، ثم إن نشر كلام من هذا القبيل في مصر دولة الإسلام، صاحبة المذهب السني التي فطر شعبها كله على حب صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ من شأنه أن يثير الفتنة؛ مما يبدو معه أن الأمر مخطط، ودبر له بليل؛ فالصحافة المصرية تشهد تسلل من بعض الشيعة المبتدعة لنشر أفكارهم، ولما كان ما حدث يقع تحت طائلة مادة 98 [2] من قانون العقوبات :

[و] يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز خمس سنوات أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه كل من استغل الدين في الترويج أو التحبيذ بالقول أو بالكتابة أو بأية وسيلة أخرى لأفكار متطرفة؛ بقصد إثارة الفتنة أو تحقير أو ازدراء أحد الأديان السماوية أو الطوائف المنتمية إليها أو الإضرار بالسلم الاجتماعي وبالوحدة الوطنية؛ لذلك نلتمس من سيادتكم اتخاذ اللازم قانونًا حرصًا على تحقيق السلم الاجتماعي في مصر والمحافظة على عقيدة الشعب المصري المسلم من الفتن والانحرافات) .

من الواضح من المثال المتقدم:

1-أنه تم عبر رصد التجاوز في الإعلام

2-ثم تحرير الرصد قانونياً

3-ثم التوجه للجهة المختصة

4-مع تفعيل نشر التحرك القضائي إعلامياً وقد نتج عنه أن تحرك الرأي العام والدولة وتم التحقيق مع الصحفي وإيقافه عن العمل وتقديم الجريدة اعتذاراً بعدها بيومين على الصفحة الأولى والمانشيت وأيضاً نتج عن هذا الموقف حالة ردع قوية لمن يفكرون في التجاوز والغزو الشيعي علانية بشكل سافر في الصحافة المصرية

لكن يبقى في هذا الأسلوب في المواجهة الإشارة إلى أنه تم استخدام ثغرة قانونية في قانون العقوبات في المادة 98و بكلامها الفضفاض

لأنه لا يوجد نص مطلقاً يوقع العقوبة على من سب الصحابة أو اعتنق ودعا للفكر الرافضي الشيعي ومن هنا نلفت النظر إلى أن استخدام النصوص العامة التي يقع تحتها الفعل هو محل الاستخدام والعمل

وهو ما فعلته النيابة المصرية حين اتهمت الشيعي الرافضي المصري عام 2007 محمد الدريني بنفس المادة 98و بسبب نشره الفكر الشيعي

* * *

مشروع المتابعات القانونية للأنشطة الإعلامية

الأهداف :

1- إبراء الذمة عند الله تعالى .

2- إقامة شعيرة الاحتساب لله تعالى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الجانب الإعلامي.

3- إيقاف الهجمة الإعلامية على معتقد أهل السنة والجماعة أو إضعافها وكشفها للأمة.

ما سيقوم به الفريق :

1- تدريب فريق للرصد للتعرف على المخالفات التي يراد رصدها

2- تدريب فريق الرصد على طريقة الصياغة في كل ما يرصد على ما يتوافق مع الأنظمة القانونية

3- رصد القنوات الفضائية المخالفة لاعتقاد أهل السنة والجماعة في جانب الاعتقاد أو التي تتعمد الإساءة لرموز أهل السنة والجماعة من المتقدمين والمتأخرين أو التي تشوش على عقائد أهل السنة والجماعة أو تدعوهم لسلوك منهج أهل الباطل وطريقهم .

4- رفع قضايا على هذه الجهات الإعلامية المرئية أو المسموعة أو المقروءة والمطالبة بإيقافها وإلغاء تصريحها أو إلزامها بالتوقف عما تفعله مما حددت مخالفته مع مطالبتها بتعويضات مالية عن أتعاب القضايا ورد اعتبار للأمة .

5- فتح جبهة إعلامية داعمة للقضايا المرفوعة عند المحاكم لتكون وسيلة ضغط أخرى على هذه الجهات .

6- إذا كانت الوسيلة الإعلامية خارج مصر يتم التواصل مع الزملاء في البلد الذي هي فيه لتقام الدعوى فيه ويتم من خلال المكتب الإشراف والمتابعة وتقديم المشورة القانونية لهم في سبيل رفع القضية وتحقيق كسبها .

7- تقديم تقرير دوري كل ثلاثة أشهر للجهة الداعمة عن ما تم انجازه من معاملات وقضايا .

مايلزم :

1- توفير خمسة راصدين إعلاميين تتوفر فيهم مواصفات معينة أهما :

- الإلمام بالأنظمة الإعلامية حتى يتسنى تحديد المخالف للأنظمة من عدم المخالف .

- على دراية واسعة بحقيقة ما يعملون على رصده والهدف من رصده .
- أن تكون لديهم الحماية العقدية اللازمة لدفع الشبهات عنهم حال متابعاتهم للوسائل الإعلامية المخالفة .

2- خمسة محامين متمكنين في المتابعات القانونية وعلى دراية عالية بالأنظمة والقوانين وعلى درجة عالية من قوة الحجة والبيان والإقناع.

3- تفعيل الوسائل الإعلامية وإنشاء موقع خاص يخدم على المتابعات القضائية

4- مقر شقة تحتوي على ثلاث غرف.

سبل التحرك والمتابعة القضائية الدولية للمركز

يعتمد المركز على إنشاء قاعدة المركز القانونية في مصر على أن يتم التفاعل مع كآفة الملاحقات القضائية للشيعة في العالم عبر عدة سبل:

1-تكوين علاقات جيدة مع عدد كبير من المحامين في الدول العربية والإسلامية عن طريق اختيار شخصيات قانونية بمعرفة شخصيات إسلامية من الثقات تكون مهتمة بالقضية في البلاد المعرضة لهذا الغزو الشيعي

2- تكوين مراكز قانونية تابعة للمركز الأم في البلاد التي يوجد بها أقليات شيعية وتحدث فيها مواجهات قانونية وتتعدد فيها التجاوزات الشيعية

3- تحرك المركز دولياً عن طريق التحرك المباشر بالسفر للدول التي فيها الوقائع المراد التصدي لها وأيضاً عن طريق المراسلات للجهات المعنية في البلاد التي تحدث فيها التجاوزات

وأخيراً يبقى الإشارة إلى ما يعرف باضطهاد الأقليات وقد نجح كثير من الأقليات في تحريك قضيتهم عبر استخدامهم للقانون والمجتمع الدولي مع التفعيل الإعلامي في ظل حالة تقاطع للمصالح الدولية مع حالتهم واعتقد أن حالة الأقلية السنية في إيران لم يتم تحريكها جيداً أمام المجتمع الدولي رغم أنه مرت فترات سياسية دولية كان من الممكن أن تنجح الأقلية السنية في إيران في استغلالها لصالحها وفقد نجحت أقليات كثيرة عبر استخدام التحرك القانوني لإبراز قضيتهم ولو زورا في استغلال حالات الحراك الدولي ضد ما يعرف بالحريات الدينية كالبهائية والنصرانية والشيعة في بلاد مختلفة في الوقت إلى لم يصدر تقرير يندد بتجاوزات حقيقية ضد المسلمين السنة وذلك ناتج عن أمور:

1- حالة العداء ضد المسلمين وهذه الحالة تتوقف على حالة المصلحة السياسية فقط

2- ضعف استغلال الآليات المعاصرة من منظمات مجتمع مدني وحقوقية لتحريك الموقف لصالح المسلمين المضطهدين

3- عدم استغلال وسائل الإعلام جيداً لإلقاء الضوء على التحركات القانونية

من خلال الواقع نجد أن كثير من المخالفين والمعادين للإسلام استغلوا سُبل التحرك القضائي لبلورة مواقفهم وتصعيدها وردع الآخرين وتخويفهم وتفعيل مساندة دولية مع استغلال خبيث للإعلام لتسليط الضوء على ما يدّعونه من ظلم .

لذلك أجد أننا في الوقت المعاصر في حاجة شديدة لاستخدام هذه الآلية بجانب الآليات الأخرى المعروفة كي تشكل ليس فقط حائط صد أمام الغزو الشيعي بل حالة ردع أيضاً مهمة في ظل التحديات المعاصرة التي تعتمد على استخدم الآليات الحديثة كلها في تحقيق تواجدها

وأسأل الله التوفيق و الهداية لي وللجميع لما فيه الخير والفلاح في الدنيا والآخرة

* * *

نماذج من النصوص القانونية في الدول العربية
والتي يمكن الاستناد عليها في المواجهة القانونية:
زعزعة عقيدة المسلم والمس بالمقدسات

القانون الجنائي المغربي :

الفصل 220:

من استعمل العنف أو التهديد لإكراه شخص أو أكثر على مباشرة عبادة ما أو على حضورها، أو لمنعهم من ذلك، يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وغرامة من مائتين إلى خمسمائة درهم.

ويعاقب بنفس العقوبة كل من استعمل وسائل الإغراء لزعزعة عقيدة مسلم أو تحويله إلى ديانة أخرى، وذلك باستغلال ضعفه أو حاجته إلى المساعدة أو استغلال مؤسسات التعليم أو الصحة أو الملاجئ أو المياتم، ويجوز في حالة الحكم بالمؤاخذة أن يحكم بإغلاق المؤسسة **التي استغلت لهذا الغرض، وذلك إما بصفة نهائية أو لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات.**

قوانين تجرم ازدراء الأديان و الدعوة للعقائد الضالة والتحريض على القتل

القانون الجنائي الكويتي

المادة رقم 111

- كل من أذاع، باحدى الطرق العلنية المبينة في المادة 101 ، آراء تتضمن سخرية أو تحقيرا أو تصغيرا لدين أو مذهب ديني ، سواء كان ذلك بالطعن في عقائده أو في شعائره أو في طقوسه أو في تعاليمه ، يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة واحدة وبغرامة لا تجاوز ألف روبية أو بإحدى هاتين العقوبتين.

القانون الجنائي الليبي

الباب السادس الجرائم ضد الأمن العام

مادة (317) التحريض على الإجرام

- كل من حرض علانية على ارتكاب جريمة أو أكثر دون أن ينتج عن تحريضه أثر يعاقب بالعقوبات الآتية

1) بالحبس إذا كان التحريض على ارتكاب جنايات.
2) بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة تتراوح بين عشرة جنيهات وثلاثين جنيهاً إذا كان التحريض على ارتكاب جنح أو مخالفات .وتكون العقوبة الحبس إذا كان التحريض على ارتكاب جنحة أو أكثر مع مخالفة أو أكثر.

مادة (318) إثارة الفتنة بين الطوائف

- كل من حرض علانية على بغض طائفة أو طوائف من الناس أو الازدراء بها من شأنه أن يخل بالأمن العام، يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة تتراوح بين عشرين جنيهاً ومائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

الباب الرابع الجرائم ضد الدين والشعائر الدينية المعترف بها والتعدي على حرمة الأموات

- مادة (289): التعرض لإقامة الشعائر الدينية وإهانة المقدسات يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تجاوز خمسين جنيهاً كل من شوش على إقامة شعائر دينية تؤدى علانية أو على احتفال ديني خاص بها أو عطلها بالعنف أو التهديد . ويعاقب بالعقوبات ذاتها كل من خرب أو كسر أو أتلف أو دنس مباني معدة لإقامة شعائر دينية أو أشياء أخرى لها حرمة عند أبناء ملة أو فريق من السكان .

مادة (290):

- التعدي على الأديان يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة كل من اعتدى بإحدى طرق العلانية على أحد الأديان التي تؤدى شعائرها علناً، ويقع تحت حكم هذه المادة :أولاً: طبع أو نشر كتاب مقدس في نظر أهل دين من الأديان التي تؤدى شعائرها إذا حرف عمداً نص هذا الكتاب تحريفاً يغير معناه .ثانياً: تقليد احتفال ديني أو شعيرة دينية في مجتمع عام بقصد السخرية أو لتسلية الجمهور .

مادة (291) إهانة دين الدولة

- كل من اعتدى علانية على الدين الإسلامي الذي هو دين الدولة الرسمي بموجب دستور ليبيا أو فاه بألفاظ لا تليق بالذات الإلهية أو الرسول أو الأنبياء يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز السنتين .

مادة (292) إهانة الجثث وتدنيس القبور

- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً كل من انتهك حرمة القبور أو الجبابين أو دنسها أو أخل بنظام الجنازة .

مادة (293) إتلاف الجثث وإعدامها واختلاسها

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة كل من مثل بجثمان أو أعدمه أو أتلف جزءاً منه أو شتت رفاته.

قانون العقوبات السوداني

الباب الثالث عشر الجرائم المتعلقة بالأديان اهانة العقائد الدينية.

- 125- من يسب علناً او يهين ، بأى طريقة ايا من الأديان او شعائرها او معتقداتها او مقدساتها او يعمل على اثارة شعور الاحتقار والزراية بمعتنقيها ، يعاقب بالسجن مدة لا تجاوز ستة أشهر او بالغرامة او بالجلد بما لا يجاوز اربعين جلدة . الردة.
- 127- من يخرب او يدنس مكانا معدا للعبادة او أى شئ يعتبر مقدساً لدى أى طائفة من الناس ، او يعترض او يشوش على أى اجتماع ديني دون مسوغ قانوني قاصداً بذلك اهانة ذلك الدين او تلك الطائفة ، يعاقب بالسجن مدة لا تجاوز سنة او بالغرامة او بالعقوبتين معا .التعدي على الموتى والقبور.
- 128- من يتعدى على أى مقبرة او ينبش قبر او يزري بجثة أدمى أو يتعرض لها بما ينافي حرمة الموت دون مسوغ ديني او قانوني او يسبب قصداً تشويشاً لأى اشخاص اجتمعوا لتشييع جنازة، يعاقب بالسجن مدة لا تجاوز سنة او بالغرامة او بالعقوبتين معا.

قانون العقوبات البحريني

الباب السابع الجرائم التي تمس الدين والأسرة الفصل الأول المساس بالدين

- مادة – 309 – يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بالغرامة التي لا تجاوز مائة دينار من تعدى بإحدى طرق العلانية على إحدى الملل المعترف بها أو حقر من شعائرها .
- مادة – 310 – يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة – 1 -: من طبع أو نشر كتابا مقدسا عند أهل ملة معترف بها إذا حرف نصه عمدا تحريفا يغير من معناه أو حقر من أحكامه أو تعاليمه – 2 . من أهان علنا رمزا أو شخصا يكون موضع تمجيد أو تقديس لدى أهل ملة – 3 . من قلد علنا نسكا أو حفلا دينيا بقصد السخرية منه .
- مادة – 311 – يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بالغرامة التي لا تجاوز مائتي دينار

- من تعمد التشويش على إقامة شعائر ملة معترف بها أو على حفل أو اجتماع ديني أو تعطيل شئ من ذلك أو منعه بالقوة أو التهديد
- من أتلف أو شوه أو دنس بناء معدا لإقامة شعائر ملة معترف بها أو رمزا أو أشياء أخرى لها حرمة دينية .

- مادة – 312 – يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بالغرامة التي لا تجاوز مائة دينار من انتهك أو دنس حرمة القبور أو أقدم عمدا على هدم أو إتلاف أو تشويه شيء من ذلك .مادة – 313 – يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بالغرامة التي لا تجاوز مائتي دينار من انتهك حرمة جثة أو رفات آدمية . ويستوي في ذلك أن يقع الفعل على جثة أو جزء من جثة قبل دفنها أو بعده.

قانون العقوبات العماني

الباب الرابع في الجرائم التي تمس الدين والعائلة

الفصل الأول في الجرائم التي تمس الدين

1- في انتهاك حرمة الدين

- المادة(209): يعاقب بالسجن من عشرة أيام إلى ثلاث سنوات أو بغرامة من خمس ريالات إلى خمسمائة كل من:

1- جدف علانية على العزة الألهية أو على الأنبياء العظام
2- تطاول بصورة علانية أو بالنشر عن الأديان السماوية والمعتقدات الدينية بقصد تحقيرها
3- ارتكب فعلاً يخل بالهدوء الواجب لاجتماع وفقاً للقانون لإقامة الشعائر الدينية

في انتهاك حرمة المدافن أو الجنازات

- المادة(210): يعاقب بالسجن من عشرة أيام إلى سنة أو بغرامة من عشرة ريالات إلى مائة كل من :

1- أقدم على انتهاك حرمة مدافن الموتى.
2- أزعج القائمين بمراسم جنازات الموتى أو انتهك حرمة الميت.

قانون العقوبات الأردني

الباب السادس في الجرائم التي تمس الدين والأسرة

الفصل الأول في الجرائم التي تمس الدين والتعدي على حرمة الأموات

- المادة 273 –اطالة اللسان على ارباب الشرائع من الانبياء من ثبتت جرأته على إطالة اللسان علناً على أرباب الشرائع من الأنبياء يحبس من سنة إلى ثلاث سنوات .
- المادة 275 –تدنيس اماكن العبادة والمؤسسات كل من خرب أو أتلف أو دنس مكان عبادة أو شعاراً أو أي شيء تقدسه جماعة من الناس قاصداً بذلك إهانة دين أية جماعة من الناس أو فعل ذلك مع علمه بأن تلك الجماعة ستحمل فعله هذا على محمل الإهانة لدينها يعاقب بالحبس من شهر إلى سنتين أو بغرامة من خمسة دنانير إلى خمسين ديناراً.
- المادة 276 –التشويش على الشعائر الدينية كل من أزعج قصداً جمعاً من الناس اجتمعوا ضمن حدود القانون لإقامة الشعائر الدينية أو تعرض لها بالهزء عند إقامتها أو أحدث تشويشاً أثناء ذلك أو تعدى على أي شخص يقوم ضمن حدود القانون بالشعائر الدينية في ذلك الاجتماع أو على أي شخص آخر موجود في ذلك الاجتماع دون أن يكون له مبرر أو عذر مشروع يعاقب بالحبس ثلاثة أشهر أو بغرامة حتى عشرين ديناراً .
- المادة 277 –الاعتداء على اماكن دفن الموتى كل من اعتدى على مكان يستعمل لدفن الموتى أو على مكان مخصص لإقامة مراسم الجنازة للموتى أو لحفظ رفات الموتى أو أنصاب الموتى أو دنسه أو هدمه أو انتهك حرمة ميت أو سبب ازعاجاً لأشخاص مجتمعين بقصد إقامة مراسم الجنازة قاصداً بذلك جرح عواطف أي شخص أو إهانة دينه أو كان يعلم بأن فعله هذا يحتمل أن يجرح عواطف أي شخص أو أن يؤدي إلى أية إهانة دينية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على عشرين ديناراً .
- المادة 278 –إهانة الشعور الديني يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على عشرين ديناراً كل من:

1- نشر شيئاً مطبوعاً أو مخطوطاً أو صورة أو رسماً أو رمزاً من شأنه أن يؤدي إلى إهانة الشعور الديني لأشخاص آخرين أو إلى إهانة معتقدهم الديني، أو تفوه في مكان عام وعلى مسمع من شخص آخر بكلمة أو بصوت من شأنه أن يؤدي إلى إهانة الشعور أو المعتقد الديني لذلك الشخص الآخر.

القانون الجنائي الجزائري :

القسم الرابع التدنيس و التخريب

المادة 160 : (قانون رقم 82-04 المؤرخ في 13 فيفري1982) يعاقب بالحبس من خمس سنوات إلى عشر سنوات، كل من قام عمدا و علانية بتخريب، أو تشويه أو اتلاف، أو تدنيس المصحف الشريف .

المادة 160 مكرر 3: (قانون رقم 82-04 المؤرخ في 13 فيفري1982) يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات و بغرامة من 1000 إلى 10.000 دج كل من قام عمدا و علانية بتخريب أو هدم أو تدنيس الأماكن المعدة للعبادة .

القانون الجنائي السوري :

- المادة 208 على تحقير الشعائر الدينية التي تمارس علانية أو حث على الازدراء بإحدى تلك الشعائر عوقب بالحبس من شهرين إلى سنتين .
- المادة 463 يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة :آ . من أحدث تشويشاً عند القيام بإحدى الطقوس أو بالاحتفالات أو الرسوم الدينية المتعلقة بتلك الطقوس أو عرقلها بأعمال الشدة أو التهديد .ب . من هدم أو حطم أو شوه أو دنس أو نجس بناء مخصصاً للعبادة أو شعاراً أو غيره مما يكرمه أهل ديانة أو فئة من الناس .ج . التعدي على حرمة الأموات والجرائم المخلة بنظام دفنهم
- المادة 464 من أحدث تشويشاً في المآتم أو حفلات الموتى أو عرقلها بأعمال الشدة أو التهديد عوقب بالحبس من شهرين إلى سنة.
- المادة 465 من سرق أو أتلف جثة كلها أو بعضها عوقب بالحبس من شهر إلى سنة،

القانون الجنائي القطري:

الفصل الأول الجرائم المتعلقة بالأديان والتعدى على حرمة الموتى

- المادة رقم 256 يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سبع سنوات، كل من ارتكب فعلاً من الأفعال الآتية

1 - التطاول على الذات الإلهية أو الطعن فيها باللفظ أو الكتابة أو الرسم أو الإيماء أو بأي وسيلة أخرى

2 - الإساءة إلى القرآن الكريم أو تحريفه، أو تدنيسه

3 - الإساءة إلى الدين الإسلامي أو إحدى شعائره

4 – سب أحد الأديان السماوية المصونة، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية

5 – التطاول على أحد الأنبياء باللفظ، أو الكتابة، أو الرسم، أو الإيماء، أو بأي طريقة أخرى .

6 – تخريب أو تكسير أو إتلاف أو تدنيس مبان، أو شيء من محتوياتها، إذا كانت معدة لإقامة شعائر دينية لأحد الأديان السماوية المصونة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

- المادة رقم 257 يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز عشر سنوات، كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار جمعية أو هيئة منظمة أو فرعاً لإحداها، تهدف إلى مناهضة أو تجريح الأسس أو التعاليم التي يقوم عليها الدين الإسلامي، أو ما علم منه بالضرورة، أو إلى الدعوة إلى غير هذا الدين أو تدعو إلى مذهب أو فكر ينطوي على شيء مما تقدم، أو إلى تحبيذ ذلك أو الترويج له.
- المادة رقم 258 يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز خمس سنوات، كل من انضم إلى إحدى الجهات المنصوص عليها في المادة السابقة، أو اشترك فيها أو أعانها بأي طريقة مع علمه بأغراضها .
- المادة رقم 259 يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز خمس سنوات، كل من ناهض أو أثار الشك في أحد الأسس أو التعاليم التي يقوم عليها الدين الإسلامي، أو ما علم منه بالضرورة، أو نال من هذا الدين، أو دعا إلى غيره، أو إلى مذهب أو فكر ينطوي على شيء مما تقدم، أو حبذ ذلك أو روج له
- المادة رقم 260 يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز خمس سنوات، كل من دعا إلى عقد اجتماع بغرض مناهضة أو تجريح الأسس أو التعاليم التي يقوم عليها الدين الإسلامي، أو ما علم منه بالضرورة، أو إلى الدعوة إلى غير هذا الدين .ويعاقب بذات العقوبة، كل من شارك في الإعداد لهذا الإجتماع أو اشترك فيه مع علمه بالغرض منه .
- المادة رقم 261 يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين، أو بالغرامة التي لا تزيد على عشرة آلاف ريال ، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من أحرز أو وحاز محررات أو مطبوعات أو تسجيلات، أو أي شيء آخر، يتضمن تحبيذاً أو ترويجاً لشيء مما نص عليه في المادتين (256) ، (259) من هذا القانون، بقصد توزيعها أو إطلاع الغير عليها .ويعاقب بذات العقوبة، كل من أحرز أو حاز، أي وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو الإذاعة تكون

معدة لطبع أو تسجيل أو إذاعة نداءات أو أناشيد أو دعاية لمذهب أو جمعية، أو هيئة، أو منظمة، ترمي إلى غرض من الأغراض المنصوص عليها في الفقرة السابقة مع علمه بذلك .

- المادة رقم 262 يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات، وبالغرامة التي لا تزيد على عشرة آلاف ريال، كل من حصل أو تسلم أموالاً بطريق غير مباشر من شخص أو هيئة، داخل الدولة أو خارجها متى كان ذلك بقصد ارتكاب فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة (260) من هذا القانون .
- المادة رقم 263 يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة، وبالغرامة التي لا تزيد على ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من أنتج، أو صنع، أو باع، أو عرض للبيع أو التداول، أو أحرز، أو حاز منتجات، أو بضائع أو مطبوعات، أو أشرطة تحمل رسوماً، أو شعارات، أو كلمات أو رموزاً، أو أي إشارات، أو أي شيء آخر، يسيء إلى الدين الإسلامي أو الأديان السماوية المصونة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، أو أعلن عنها .ويعاقب بذات العقوبة، كل من استخدم إسطوانات، أو برامج الحاسب الآلي أو شرائطه الممغنطة في الإساءة إلى الدين الإسلامي، أو الأديان السماوية المصونة، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
- المادة رقم 265 يحكم في جميع الأحوال، فضلاً عن العقوبات المنصوص عليها في المادة (257) من هذا القانون، كما يحكم بإغلاق أمكنتها، ولا يصرح بفتحها إلا إذا أعدت لغرض مشروع، بعد موافقة النيابة العامة .وتحكم المحكمة في جميع الأحوال المشار إليها في الفقرة السابقة، بمصادرة النقود، والأمتعة، وغيرها، مما يكون قد استعمل في ارتكاب الجريمة أو أعد لاستعماله فيها، أو يكون موجوداً في الأمكنة المخصصة لاجتماع هذه الجهات المنصوص عليها في المادة (257) من هذا القانون.
- المادة رقم 266 يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة، و بالغرامة التي لا تزيد على خمسة آلاف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من انتهك أو دنس حرمة ميت، أو رفات آدمي، أو انتهك أو دنس حرمة مكان معد لدفن الموتى، أو لحفظ رفاتهم أو لإقامة مراسم جنازة، أو سبب إزعاجاً لأشخاص اجتمعوا بقصد مراسم الجنازة .

القانون الجنائي الاماراتي :

- مادة 312 يعاقب بالحبس وبالغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب جريمة من الجرائم الآتية :

1- الإساءة إلى أحد المقدسات أو الشعائر الإسلامية

2- سب أحد الأديان السماوية المعترف بها

3- تحسين المعصية أو الحض عليها أو الترويج لها أو إتيان أي أمر من شأنه الإغراء على ارتكابه

4- أكل المسلم لحم الخنزير مع علمه بذلك.فان وقعت إحدى هذه الجرائم علنا كانت العقوبة الحبس الذي لا يقل عن سنة أو الغرامة

- مادة 315 يعاقب بالحبس وبالغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أساء إلى إحدى المقدسات أو الشعائر المقررة في الأديان الأخرى متى كانت هذه المقدسات والشعائر مصونة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية
- مادة 316 يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بالغرامة التي لا تجاوز عشرة آلاف درهم كل من انتهك أو دنس حرمة مكان معد لدفن الموتى أو لحفظ رفاتهم أو انتهك حرمة جثة أو رفات آدمي أو دنسها مع علمه بدلالة فعله
- مادة 317 كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار جمعية أو هيئة أو منظمة أو فرعا لإحداها تهدف إلى مناهضة أو تجريح الأسس أو التعاليم التي يقوم عليها الدين الإسلامي أو ما علم منه بالضرورة أو إلى التبشير بغير هذا الدين أو تدعو إلى مذهب أو فكرة تنطوي على شيء مما تقدم أو إلى تحبيذ ذلك أو الترويج له يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على عشر سنوات
- مادة 318 كل من انضم إلى جمعية أو غيرها مما نص عليه في المادة السابقة أو اشترك فيها أو أعانها بأية صورة مع علمه بأغراضها ، يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات.
- مادة 319 كل من ناهض أو جرح الأسس أو التعاليم التي يقوم عليها الدين الإسلامي أو ما علم منه بالضرورة أو نال من هذا الدين أو بشر بغيره أو دعا إلى مذهب أو فكرة تنطوي على شيء مما تقدم أو حبذ ذلك أو روج له يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات .
- مادة 320 يحظر عقد أي مؤتمر أو اجتماع في أي مكان بالدولة من أية جماعة أو هيئة أو منظمة إذا كانت هذه الجماعة أو الهيئة أو المنظمة تهدف من هذا الاجتماع سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى مناهضة أو تجريح الأسس أو التعاليم التي يقوم عليها الدين

الإسلامي أو ما علم منه بالضرورة أو إلى التبشير بغير هذا الدين وللسلطة العامة فض مثل هذا المؤتمر أو الاجتماع مع استعمال القوة عند الاقتضاء.

ويعاقب كل من شارك في الإعداد لمثل هذا المؤتمر أو الاجتماع أو اشترك فيه بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على عشر سنوات

القانون الجنائي اليمني :

- مادة 194 يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو بالغرامة–

أولا: من أذاع علنًا آراء تتضمن سخرية أو تحقير الدين في عقائده أو شعائره أو تعاليمه.

ثانيًا: من حرض علنًا على ازدراء طائفة من الناس أو تغليب طائفة وكان من شأن ذلك تكدير السلم العام.

- مادة 195 تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات أو الغرامة إذا كان الدين أو المذهب الذي نالته السخرية أو التحقير أو التصغير هو الدين الإسلامي

* * *

جدول لأهم العقائد والطقوس الشيعية منزلة على الأبواب القانونية

العقيدة أو الشعيرة	وسائل الإثبات	الباب القانوني
إقامة الحسينيات واللطميات	المشاهدات	تجمعات غير مشروعة، الدعوة إلى العقائد الضالة
إنشاء تنظيمات وجمعيات تنشر التشيع	المشاهدات والوقائع والأنشطة	زعزعة العقيدة
تكفير أهل السنة	المحاضرات، والمصادر التي يتم بيعها في المكتبات الشيعية في البلاد المستهدفة	الاستفزاز والتحريض على القتل
التحريض على القتل	الكتابات والتسجيلات	التحريض على الإجرام
التنقيص من القرآن أو تفسيره بغير التفسير المعروف	الكتابات والتسجيلات	المس بالمقدسات، إثارة الفتن
الدعوة إلى التشيع	الكتابات والتسجيلات، اعترافات التائبين	إثارة الفتن، الدعوة إلى العقائد الضالة
سب الصحابة	المحاضرات والكتابات والتسجيلات	تحقير الأديان، المس بالمقدسات، زعزعة العقيدة
الصلاة بأشكال مخالفة	المشاهدات، الاعترافات	زعزعة العقدية، إثارة الفتن
عدم الاعتراف بالحكومات والطعن فيها وفي حكامها	الكتابات والتسجيلات	التعرض للحكام والحكومات بالسب والطعن[1]
زواج المتعة	الاعترافات أثناء اللقاءات الصحفية، الإحصائيات التي	انتهاك الآداب وممارسة الفساد والشذوذ

[1] الفصل 179من القانون الجنائي المغربي، يعاقب بالحبس من سنة واحدة إلى خمس سنوات وبغرامة من مائتين إلى ألف درهم من ارتكب إهانة موجهة إلى شخص الملك أو إلى شخص ولي العهد

	تقوم بها مجلات أو صحف، اعترافات التائبين	
المرجعية الخارجية، والتواصل مع إيران	--	زعزعة الأمن العام

* * *